جامعة قاصدي مرباح

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان العلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

بعنـــوان:

استراتيجيات تأسيس مؤسسات ناشئة في مجال التمور لتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا

من إعداد الطالبة:

روفيدة بوسماحة

إشراف الأستاذ:

سمير باره

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة
سالمة الامام	رئيسا
سمير باره	مشرفا ومقررا
حسن بن كادي	مناقشا
نوقشت وأجيزت علنا يوم:.....	

السنة الجامعية: 2022 / 2023

جامعة قاصدي مرباح

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان العلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

بعنـــوان:

استراتيجيات تأسيس مؤسسات ناشئة في مجال التمور لتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا

من إعداد الطالبة:

روفيدة بوسماحة

إشراف الأستاذ:

سمير باره

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة
سالمة الامام	رئيسا
سمير باره	مشرفا ومقررا
حسن بن كادي	مناقشا
نوقشت وأجيزت علنا يوم:.....	

السنة الجامعية: 2022 / 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد (ة): بوسماحة وفيدة

الصفة: طالب (ة).

التخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 083038111138

والصادرة بتاريخ 2014/08/10

مسجل (ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر، عنوانها:

استراتيجية تأسيس مؤسسات ناشئة في مجال التصور لترقية الأمن الغذائي في افريقيا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ: ...../...../.....

توقيع المعني (ة)

Bofus

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾

الإهداء

هادي الأمة، منير الظلمة والذي يشفع لنا بإذن الله

يوم القيامة، سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها

إلى التي لن أستطيع أن أوفي حقها مهما قدمت لها إلىّ أمي" الغالية

جزاها الله خير

إلى روح أبي الغالي

إلى من أضاء دربي نحو مستقبلي، إلى قدوتي وأملي بالحياة إلى من

رافقني في هذا العمل إلى زوجي أدامه الله لي.

وإلى أولادي قرة عيني.

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة وأمضيت معهم أسعد الأوقات أخي

وأخواتي.

وإلى دكتورة المستقبل أميرة وفقها الله في مسيرتها العلمية.

إلى رفقاء دربي: زملائي الطلبة في القسم

إلى جميع العائلة الكريمة

إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

الشكر

بعد شكر الله سبحانه وتعالى

على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع نتقدم بجزيل الشكر

إلى الأستاذ المشرف: سمير باراه على توجيهاته والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل

وإلى كل من ساعنا من قريب أو بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل

مقدمة

توطئة:

تشكل قضايا تحقيق الأمن الغذائي، أحد أبرز القضايا التي تحظى باهتمام ودراسة الباحثين والمنظرين في مجالات عدة ومنها العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فبعدما أن هيمنت وللعقود طويلة المقاربة العسكرية للأمن والحماية، فقد تحول مفهوم الأمن للتركيز والاهتمام بالفرد داخل هذه الدولة وبمتطلباته وتحقيق أمنه، والذي جسد في الأمن الإنساني الذي يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم أبعاده.

إذ يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحظى بأهمية بالغة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية خاصة في الدول النامية وذلك من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية بحيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف المفكرين الاقتصاديين كما أدى تطور الأمن الغذائي إلى ضرورة القيام بوضع مؤشرات تتناسب مع تغيرات الأمن الغذائي، إذ تم إدراج مؤشرات المتمثلة في إمدادات الطاقة الغذائية إلى المؤشرات الموصى بها في مجال استهلاك الأغذية ومن المؤشرات نجد مؤشر الفجوة الغذائية، مؤشر الاكتفاء ذاتي، مؤشر متوسط السعرات الحريرية، مؤشر الناتج المحلي الزراعي وغيرها من المؤشرات.

كما أن البحث في موضوع الأمن الغذائي في إفريقيا يعد ضرورة علمية وعملية ملحة بالنظر إلى الواقع الذي تعيشه المنطقة على المستوى الغذائي، وما يثير الكثير من التساؤلات تلك الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تحتوي عليها المنطقة والتي لم تستطع الاستثمار فيها والاستفادة منها للوصول إلى ما يعرف بالأمن الغذائي، فهذا الواقع الغذائي في إفريقيا جاء نتيجة لمجموعة من العوامل الطبيعية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت في تردي الوضع فيها مثل نتيجة النزاعات والحروب أثر على الأمن واستقرار المواطن الإفريقي المزارع وتدني مستوى الدخل والاستثمار ومتغير البيئة الجغرافية التي تعاني من الجفاف والتصحر وغيرها من العوامل التي ساهمت بشكل كبير في تشكل وضع غذائي صعب، فيتبين أن هناك عدد من التحديات من شأنها أن تبطئ تحقيق الأمن الغذائي مثل التغيرات المناخية والزيادة السكانية وارتفاع أسعار المواد الغذائية عليه تعمل الدولة الإفريقية على مواجهة مثل هذه التحديات وهذا يتطلب جهوداً لوضع الاستراتيجيات المستقبلية الفعالة التي من شأنها تخفيف حدتها في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي.

وفي ظل سعي الحكومة الجزائرية إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات وتوثيق العلاقات الجزائرية الإفريقية ونظراً للارتباط الجغرافي لاسيما منطقة الصحراء الجزائرية المنتجة لشعبة التمور، تحاول هذه الدراسة الوقوف على الإمكانات والفرص المتاحة أمام الحكومة الجزائرية للاستثمار في هذا المجال من جوانب متعددة، فعملت الجزائر جاهدة على رفع التحدي لتحقيق نقلة نوعية في القطاع

الزراعي عموماً وزراعة النخيل خصوصاً من خلال برامج الدعم المختلفة مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي مس جزء منه نشاط زراعة النخيل وإنتاج التمور وهذا على أساس الخلفية والمكانة التي يتصدرها منتوج التمور من حيث قيمته الاقتصادية ومن حيث الوفرة والجودة في القيمة الغذائية التي يحتوي عليها حيث من ممكن الاعتماد على التمر كمادة أساسية في النظام الغذائي للأفراد كبديل عن القمح والحبوب المستوردة من دول أوروبية وأمريكية بتكلفة باهظة فتحاول الجزائر تطوير عملية التصدير بغية تنمية الاقتصاد الوطني والبحث عن أسواق في إفريقيا من أجل سد فجوة غذائية في هاته الدول.

فنظرا لما يواجهه العالم اليوم من تحولات اقتصادية وتطور تكنولوجي فرض تبني استراتيجيات جديدة قائمة على الاقتصاد الحر، وهذا ما أفرز نوع جديد في مجال الأعمال وهو قطاع المؤسسات الناشئة وأصبحت تلعب دوراً مهما في النشاط الاقتصادي وتعتبر مصدراً رئيسياً للثروة وخلق مناصب الشغل، ملحوظ في أنتاج وتصدير التمور لكن رغم هذا يبقى هذا الفرع قادراً على تحقيق نتائج أفضل بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة التي يزخر بها وهذا ما يستدعي تأسيس مؤسسات ناشئة في مجال التمور تساعد على إعطاء دفع أكبر لفرع أنتاج وتسويق وتصدير التمور للدول الإفريقية التي نجدها على إقبال كبير في الطلب على التمور الجزائرية وهذا ما يوثق ويعزز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الإفريقية.

أهداف الدراسة:

- الكشف على واقع الأمن الغذائي في إفريقيا.
- الوقوف في الجزائر على الوضع الراهن لإنتاج التمور.
- إبراز القيمة الغذائية للتمور ودورها كمادة إستراتيجية يمكنها أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي.
- الوقوف على دور المؤسسات المستثمرة في مجال التمور.
- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية كأحد أهم ركائز العمل الدبلوماسي في الوقت الراهن، حيث تشكل آلية لإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية، ومدى فعالية لأداء الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في إطار توجهاتها نحو الدول الإفريقية، كما تعد الدبلوماسية الاقتصادية الطريقة المثلى لإيجاد أسواق جديدة خاصة في إفريقيا.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في اعتبار موضوع الأمن الغذائي موضوع الساعة على الساحة الدولية ومحور اهتمام جميع الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة بحيث تعد قضية الأمن

الغذائي من الركائز الأساسية لإستراتيجية التنمية الشاملة وترتبط ارتباط وثيقا بالأمن القومي للدول.

- كما تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة مكانة التمور الجزائرية وإمكانية مساهمتها في الرفع من الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي في القارة الإفريقية من خلال تأسيس مؤسسات خاصة في هذا القطاع الاستراتيجي.
- في كون التمور مصدرا استراتيجيا مهما للمواد الغذائية، ويمكن أن تقوم عليه العديد من الصناعات الغذائية أو صناعات أخرى تمثل محصولا استراتيجيا يمكن أن يسهم في سد فجوة مهمة في الأمن الغذائي.

مبررات اختيار الدراسة:

1. الانتشار الواسع لزراعة النخيل.
2. القيمة الغذائية للتمور.
3. العلاقات الجزائرية الدبلوماسية في إفريقيا.
4. الرغبة في أنشاء مؤسسة ناشئة في مجال للتمور.

الدراسات السابقة:

1. دراسة فارس لونيس، مقال بعنوان« واقع الأمن الغذائي في إفريقيا: البحث في الأسباب والآثار المترتبة عنه »، جامعة الجزائر 3، وهو مقال منشور في مجلة السياسية العالمية، الملجد 06، العدد 02، 2022، حيث طرح الباحث الإشكالية التالية: ما هي الآثار المترتبة عن الواقع الغذائي في إفريقيا؟

وللوصول إلى نتائج علمية تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

- الواقع الغذائي في إفريقيا يتميز بحالة اللأمن.
- تتداخل المتغيرات المناخية والاقتصادية كعائق أمام تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا.
- ينعكس الأمن الغذائي على الواقع السياسي والسوسيو– اقتصادي في إفريقيا.

كما يهدف المقال إلى محاولة تفسير أسباب التخلف الغذائي الذي تعيشه إفريقيا من خلال الكشف عن أسباب المؤدية له، كما يحاول البحث في أهم الآثار المترتبة عنه، كما اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي من خلال محاولة الكشف عن أهم التطورات الحاصلة على الوضع الغذائي في إفريقيا والأسباب التي أدت إلى ترديه بمستويات أزمت وضعيته في المنطقة،

كما تم استخدام مقاربة الاقتصاد السياسي للكشف عن مستويات الفقر وانعكاساته على الوضع الغذائي، بالإضافة إلى المقاربة الأمنية للبحث في الواقع الغذائي الذي تعيشه المنطقة وتداعياته على الفرد والمجتمع والدولة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: هي أن تجاوز أزمة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا يوجب البحث في إجراءات تمزج بين الجهود الحكومية الأحادية والتعاونية الإقليمية في نفس الوقت لمواجهة الخطر المشترك، كما أنها تمزج بين الآليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إطار الواقع الذي تعيشه المنطقة والتراكمات التاريخية التي حددت هذا الواقع.

2. دراسة خير الدين تواتي، مذكرة ماستر بعنوان « الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات»، جامعة 8 ماي قالمة، قسم العلوم السياسية 2019: حيث طرح الباحث الإشكالية التي تتمثل في كيف يمكن تشريح حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم وهل من إستراتيجيات وآليات في سبيل إصلاح هذا الوضع؟

تستند الدراسة في محاولة لمعالجة الإشكالية المطروحة الإحاطة بالفرضية التالية:

- إذا كان مضمون الأمن الموسع تحرر الأفراد، فلا بد أن يؤخذ الغذاء ضمن منظومة الأمن وأجنداته ضمن مستوى العمل السياسي الدولي.

حيث تهدف الدراسة إلى الإحاطة النظرية بمشكلة حالة انعدام الأمن الغذائي والتطرق إلى مختلف التهديدات التي تعيق الوصول إليه، ومعرفة الأطر المناسبة لتفعيل إستراتيجيات القضاء على الجوع بالاستفادة من التجارية العالمية في وضع تصور حول الأمن الغذائي المستقبلي في الدول النامية.

حيث اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي من خلال مجموعة من المؤشرات والبيانات وكذلك المنهج الإحصائي من خلال التطرق لمختلف المؤشرات والبيانات لترجمة المعطيات والمعلومات الكيفية إلى كمية وكذلك المنهج التاريخي للتطرق إلى مختلف التهديدات لمعرفة الأسباب التي أدت إلى غياب الأمن الغذائي العالمي، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية المتمثلة في أن كل التهديدات وغيرها من العوائق التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي، لم يعد بالإمكان تجاوزها أو التقليل من آثارها ونتائجها السلبية على الغذاء وهي تحتاج في سبيل تضافرها الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تحقيق هذا الأمن العالمي.

3. دراسة سهيلة جديدي، خولة دبيلي، مذكرة ماستر بعنوان « المساهمة في دراسة الخصائص المورفوفيزيولوجية لخمس أصناف من التمور في منطقة وادي سوف » جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، قسم البولوجيا تخصص بيولوجيا وتثمين النبات، 2017، حيث طرحت

الباحثتين الأسئلة التالية تتمثل في: ماهي أهم الاختلافات المورفولوجية لأصناف التمور المدروسة؟، البحث عن أوجه التشابه والاختلاف بين هاته الأصناف (اللب والنواة).

تهدف الدراسة إلى المساهمة في دراسة التنوع الحيوي وتثمين الثروات النباتية الطبيعية المحلية، حيث أجريت هذه الدراسة بهدف تثمين وترقية بعض أنواع التمور الملحية لمنطقة وادي سوف نظراً لما لها من فوائد صحية وقيم غذائية واقتصادية لسكان هذه المنطقة، حيث تمت الدراسة على خمس أصناف من التمور هي دقلة نور، دقلة بيضاء، غرس، تنيسين، تكرمست، كما توصلت الدراسة إلى توضيح أن متوسط وزن التمرة كاملة للأنواع يتراوح من 2 إلى 4 سم و 1 إلى 3 سم على التوالي، كما توصلت الدراسة إلى أن جميع الأنواع الخمسة تعتبر مصدر جيد من المواد الغذائية الأساسية والهامة للصحة.

4. دراسة محمد مصطفى سالت، مذكرة دكتورا بعنوان، « التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح »، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الزراعية، تخصص اقتصاد زراعي، 2017، حيث طرح الباحث الإشكالية التالية: مدى إسهام السياسة الزراعية المنتهجة في الجزائر في كسب رهان الأمن الغذائي من خلال منتج القمح؟، تستند الدراسة في محاولة لمعالجة الإشكالية المطروحة الإحاطة بالفرضيات التالية:

- لم تستطع السياسات التنموية الزراعية التي طبقتها الجزائر منذ الاستقلال وحتى مطلع الألفية التالية من الحد من درجة التبعية وظلت مؤشرات الأمن الغذائي دون المستوى المرجو.
- لم تقف السياسية الزراعية المطبقة والمستفيدة من البحبوحة المالية رغم أخذها بأبعاد الاستدامة.

حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة عوامل التنمية الزراعية المستدامة في الرفع من كفاءة شعبة القمح في الجزائر في ظل سياسة إصلاحية جديدة، استهدفت القطاع الزراعي منذ بداية الألفية الثالثة باعتبارها أهم شعبة زراعية غذائية، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي عبر مصفوفة SWOT، ونماذج الانحدار البسيط والمتعدد وتحليل المعطيات واختبارات التنبؤ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التأكيد على ضرورة النهوض بالقدرات البشرية والإنتاجية للقطاع الزراعي حتى يسهم في التنمية الاقتصادية وضرورة إعطاء الأولوية لسياسة زراعية بطابع مستدم.

الاختلاف بين دراستي والدراسات السابقة:

إضافة إلى ما تطرقت إليه الدراسات السابقة بمعالجتها لموضوع الأمن الغذائي، وبعد الاطلاع عما كتب حول الموضوع من دراسات تربط الأمن الغذائي بالزراعة أو التنمية المستدامة أو ربط الغذاء بالنفط عن طريق الوقود الحيوي أو من جوانب أخرى، فالقيمة المضافة للموضوع، هي ربط تحقيق الأمن الغذائي في الدول الإفريقية عن طريق تأسيس مؤسسات ناشئة في مجال التمور، أي في سبيل تصدير الوفرة من المنتج الزراعي (التمور) للمساهمة في تحقيق الاكتفاء الغذائي للدول الإفريقية.

إشكالية الدراسة:

هل يمكن للجزائر عبر شعبة التمور تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا من خلال إنشاء مؤسسات ناشئة في هذا القطاع؟

حدود الإشكالية:

الحدود المكانية: يشمل الإطار المكاني للدراسة الدول الإفريقية التي تعتبر من أكبر المناطق في العالم التي تعاني نقص في الغذاء والجزائر خاصة.

الحدود الزمانية: حيث تمت دراسة الموضوع خلال الموسم الجامعي: (2022 – 2023)، بالتركيز على تقارير الأمن الغذائي لسنة (2019–2022).

الحدود الموضوعية:

- الأمن الغذائي في إفريقيا.
- الاكتفاء الغذائي بالتمور في إفريقيا.

فرضية الدراسة:

للتمور الجزائرية قيمة غذائية (بيولوجيا) تمكنها من تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا.

الإطار المنهجي:

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على:

- **المنهج الوصفي:** لتحليل الجانب النظري من الدراسة وتفسير نتائجها بوصف حالة المقدرات الغذائية في المنطقة محل الدراسة ووصف واقع الأمن الغذائي.
- **الاستخدام الإحصائي للعدد:** تم توظيفه في صياغة أهم مؤشرات الأمن الغذائي وكذلك في صياغة الجداول وكثير من النسب المئوية الإيضاحية.
- **اقتراب الاقتصاد السياسي:** وذلك لتوضيح توجهات السياسية الاقتصادية للجزائر فيما يتعلق بإنتاج وبيع التمور.
- **اقتراب العلاقات الدولية:** نوضح من خلاله كيف يمكن للجزائر استثمار تجارة التمور لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا.

مصطلحات الدراسة:

تتحدد المفاهيم الرئيسية للدراسة في المتغيرات التالية:

الأمن الغذائي (Food security): يكون الأمن الغذائي عندما باستطاعة جميع الناس، وفي كل الأوقات الحصول على الغذاء الكافي للأمن، والمغذي لتلبية احتياجاتهم من أجل التمتع بنمط حياة صحية ونشطة.[1]

المؤسسات الناشئة (.Start aps): هي عبارة عن مشروع صغير حديث النشأة يهدف إلى ابتكار وتطوير منتج جديد أو خدمة في أي قطاع يتسم هذا النوع من المؤسسات بدرجة عالية من المخاطر.[2]

سوء التغذية (Malnutrition): يعني حصول الفرد على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة أي ضعيفة من حيث المكونات الغذائية من البروتينات والنشويات وغيرها[3].

التبعية الغذائية (Food dependency): تعني التبعية الغذائية عدم قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجات أفراد المجتمع من المواد الأساسية الاستهلاكية، هذا الوضع يرغمه على اللجوء إلى الاستيراد لتوفير هذه المواد[4].

---

[1] هاجر خلافة، « الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، جامعة الحاج لخضر باتنة»، **دفاتر المتوسط**، ص 13.

[2] نور الدين نوي، عمر زريق، وآخرون، **إستراتيجية الحكومة الجزائرية في دعم المؤسسات الناشئة**، (مذكرة ماستر، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف المسيلة)، 2022، ص 8.

[3] رزيقة غراب، « إشكالية الأمن الغذائي المستدم في الجزائر: واقع وآفاق »، **مجلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 13، جامعة سطيف، 2015 ، ص 57.

[4] **المرجع نفسه**، ص 57.

الفجوة الغذائية (Food gop): مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه من الغذاء، وبالتالي فهو تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يلجأ ويسعى إلى إشباعها عن طرق الاستيراد من الخارج.[1]

أمان الغذاء (Food Safety): هو جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات الإنتاج وتصنيع، وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آماناً، موثقا به وصحيا وملائما للاستهلاك البشري.[2]

خطة الدراسة:

طبقا للإشكالية العامة للبحث والفرضية التي ينطلق منها البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة ومتبوعة بخاتمة، تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي وقسم إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم الأمن الغذائي مستوياته ومرتكزاته، كما تناول المبحث الثاني مؤشرات الأمن الغذائي، وتناول المبحث الثالث مقاربة الشعبة كأداة لتحليل الأمن الغذائي.أما الفصل الثاني فخصص لدراسة واقع الأمن الغذائي في إفريقيا من خلال التطرق إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول حالة الأمن الغذائي في بعض دول إفريقيا، وتناول المبحث الثاني أسباب انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا وخصص المبحث الثالث لتحديات الأمن الغذائي في إفريقيا.

في حين شمل الفصل الثالث لدراسة إستراتيجية التمور الجزائرية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا وقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول واقع إنتاج واستهلاك وتسويق التمور بالجزائر، والمبحث الثاني خصائص التمور الجزائرية وتناول المبحث الثالث واقع استهلاك التمور الجزائرية في إفريقيا.

صعوبات الدراسة:

- من أهم الصعوبات التي واجهت الطالبة في إعداد هذه المذكرة هو صعوبة الحصول على الإحصائيات من الجهات الوصية وتضاربها في بعض الأحيان.

---

[1] عمر حسين الصديق بوشعالة، « الأمن الغذائي: المفهوم، الأبعاد، المقومات، التحديات، المعوقات، سبل تحقيقه »، **كتاب وقائع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، جامعة طبرق ليبيا، 2022، ص 26.

[2] عمر حسين الصديق بوشعالة، **نفس المرجع السابق** ، ص 267.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

تمهيد:

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحظى بأهمية بالغة، لاسيما في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية في الدول النامية وذلك من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية بحيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف المفكرين الاقتصاديين إذ يرى بعضهم أنها قضية عالمية تجد من خلالها توفير كميات كافية من الغذاء، أما البعض الأخر فيعتبرها مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول أفراد المجتمع على الغذاء الكافي لحياة صحية.

كل تلك التناقضات والتجاذبات أثرت في البناء الفكري والقيمي والموضوعي لمفهوم الأمن الغذائي، وعليه يعرض هذا الفصل الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي حيث يتناول ثلاث مباحث وهي مفهوم الأمن الغذائي مستوياته ومرتكزاته، مؤشرات الأمن الغذائي ومقاربة الشعبة كأداة لتحليل الأمن الغذائي.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي مستوياته ومرتكزاته:

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي كغيره من المفاهيم الأخرى، حيث لا يوجد إجماع حول مفهوم محدد وشامل ومتفق عليه، بل هناك تباين في وجهات النظر حوله، إذ تطور مفهوم الأمن الغذائي بتطور الحياة الاقتصادية، حيث نميز فيه بين التعريف الكلاسيكي والتعريف الحديث.

المطلب الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للأمن الغذائي:

يتضح جليا أن الأمن الغذائي يتضمن مصطلحين مهمين هما الأمن والغذاء، هذان المصطلحان مترابطان بحيث إن كلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر، فسنتطرق أولا إلى تعريف " الأمن و " الغذاء" لغة.

الفرع الأول: تعريف " الأمن والغذاء لغة ":

أولا: تعريف الأمن لغة:

تشير المعجم والقواميس العربية إلى أن الأمن هو: الطمأنينة، السلام، الاستكانة، الوثوق، الحماية، وأصل الأمن شعور بالأمان والاطمئنان من الشر أو الخطر.[1]

فهو عدم تنبئ حدوث أي ضرر أو مكروه في المستقبل، ويكون الأمن من الجوع والخوف من أي تهديد.

كما جاء في القرءان الكريم: ﴿ فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَذَا اَلْبَيْتِ، اِلذِي أَطْعَمَهُم مِن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مّنْ خَوْفٍ ﴾.[2]

تفسير الآية:

(فليعبدوا رب هذا البيت الذي كفل لهم الأمن فجعل نفوسهم تألف الرحلة وتنال) وبحسب حالة أرضهم أن يجوعوا فأطعمهم الله وأشبعهم من هذا الجوع وبحسب حالة بيئتهم أن يكونوا في خوف فآمنهم من هذا الخوف.[3]

---

[1] المغني، **قاموس عربي**، الجزائر، دار المعاصرة الجديدة للنشر والتوزيع، 2019، ص 34.

[2] أية قرائنية، سورة قريش، من أية 2 إلى 4.

[3] سيد قطب، **في ظلال القرأن**، ط1، لبنان، دار الشروق، 1982، ص 3938.

ثانيا: تعريف الغذاء لغة:

فهو ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب والجمع أغذية.[1]

فهو كل ما يتعاطاه الإنسان والحيوان والنبات ليستفيد به طاقته ويحددها.

كما أن للغذاء ارتباط وثيق بالأمن والخوف كما ذكر في الآية سابقا.

ويتضح أن الغذاء يتكون أساسا من المجموعات الغذائية الأساسية التالية:[2]

1- المواد البروتينية.
2- المواد السكرية.
3- المواد الدسمة.
4- العناصر المعدنية والفيتامينات.
5- الماء.

وبذلك فالأمن مفهوم مطلق وإذا ما أضفنا له كلمة الغذاء، أصبح واضحا أنه خوف الإنسان من الجوع وحرصه على تأمين إمداد الطعام.[3]

الفرع الثاني: تعريف الأمن الغذائي:

استنادا لما جاء في المفهوم اللغوي تتلخص مشكلة الأمن الغذائي في عدم الاطمئنان إلى عدم استمرار توافر مواد وعناصر الاستهلاك الغذائي أو زيادتها بالكميات والمعدلات المطلوبة، يمكن أن يشير مصطلح الأمن الغذائي إلى« توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر أن الأمن الغذائي قد تحقق فعلا عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو أنه لا يتعرض له».[4]

أما المقاربات الحديثة لتفسير مفهوم الأمن الغذائي فتركز على جوانب عدة:

---

(1) المغني، **قاموس عربي**، الجزائر، دار المعصرة الجديدة للنشر والتوزيع، 2019، ص 203.

(2) رابح حمدي، فاطمة بكدي، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، ط1، الجزائر، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص 34.

(3) **المرجع نفسه**، ص 56.

(4) كرم سلام عبد الرؤوف سلام، الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب »، **كتاب وقائع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، جامعة عين شمس مصر، 2022، ص 70.

نستهل بتعريف منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)* [1]:

ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وهي تتمثل في توافر الأغذية والإمكانية الاقتصادية المادية للحصول على الأغذية، واستخدام الأغذية، وكذلك استقرار الأغذية بصفة دائمة، كما يتطور مفهوم الأمن الغذائي ليعترف بالأهمية المحورية التي تتسم بها صفة الفاعل والاستدامة.

وجاء في تعريف " المنظمة العربية للتنمية الزراعية" (AOAD) للأمن الغذائي على أنه: قدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء للأفراد، اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستقرة، اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، [2] وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية والعوامل المؤثرة على إمكانيات الحصول عليها.[3]

من خلال هذا التعريف يتبين أن الأمن الغذائي، لا يخرج كونه القدرة على تحصيل الغذاء الكافي إنتاج السلع الغذائية وإنتاجها للأفراد لعيش حياة صحية بل تعدى ذلك إلى توفير الغذاء كما ونوعا، [4] " والاهتمام بالعوامل المؤثرة على إمكانيات الحصول عليه مثل دخول الأفراد، وأسعار السلع الغذائية والنمو السكاني ونمو أنتاج الغذاء وتطور النظم التسويقية وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي".[5]

نظرا لما خلص إليه مؤتمر العالمي للأغذية الذي عقد في عام 1996م، عرف البنك الدولي

(BIRD) الأمن الغذائي على أنه:

" وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية".[6]

---

[1] للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على المرجع الأتي: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، روما، 2022، ص 202، على الموقع: **https://doi.otg/10.4060/cc 0639 ar**، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/05/12.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي حول تطورات أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية**، 2021، ص 14، على الموقع: https://www.aoad.org/، تم الاطلاع علة صفحة الويب بتاريخ 2023/05/15.

[3] **المرجع نفسه**، ص 32.

[4] خير الدين تواتي، **الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات**، (مذكرة ماستر، تخصص الدراسات الإستراتيجية، جامعة 8 ماي قالمة، قسم العلوم السياسية)، 2019، ص 15.

[5] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **نفس المرجع سابق**، ص 32.

[6] البنك الدولي (IDA–IBRD)، تحديث الأمن الغذائي استجابة البنك الدولي لتزايد انعدام الأمن الغذائي، ما هو الأمن الغذائي؟ على الموقع: ، **https:// www.dlbankaldawli.org**، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/05/23.

فيتبين من خلال هذا التعريف أنه يتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية.[1]

عرف محمد السيد عبد السلام الأمن الغذائي على أنه " قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"

ويتم توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال أنتاجها محليا أو أنتاج جزء منها واستيفاء باقي الاحتياجات من خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد هذه الاحتياجات.

وطبقا لهذا المفهوم فيتبين أن توفير الأمن الغذائي لا ينطوي بالضرورة على أنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الأجانب الأعظم منها محليا، بل ينطوي في الأساس على توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال تصدير منتجات أخرى، تتمتع في أنتاجها البلاد بميزة نسبية على بلاد أخرى، ومن ثم فان مفهوم الأمن الغذائي يحتوي على قدر أكبر من المرونة في استخدام الموارد وفي الاعتماد المتبادل مع الآخرين وبهذا يمكن وصفه بأنه " الأمن الغذائي بالتعاون مع الآخرين".[2]

مما سبق ذكره من تعريفات عدة ومتنوعة للأمن الغذائي يتضح لنا أن هناك مستويات الأمن الغذائي وهذا ما سنتطرق له في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: مستويات الأمن الغذائي:

يتضح أن مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الاقتصادية الشاملة أو على مستوى الدول ينطوي على مستويات مختلفة تتمثل في:

1- **الأمن الغذائي المطلق (الاكتفاء الذاتي):** ونجد أنه ينصرف هذا النوع من الأمن الغذائي إلى قيام الدولة بإنتاج الغذاء الذي يعطي أو يفوق الطلب المحلي ويعتبر هذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.[3]

---

[1] عبد الحفيظ كينة، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**، (مذكرة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 03، قسم العلوم الاقتصادية)، 2021، ص 5.

[2] محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، فبراير 1998، ص 76.

[3] محمد يدو، « دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي »، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 6، جامعة سعد دحلب البليدة، 2012، ص 105.

2- **الأمن الغذائي النسبي:** وكذلك ينصرف هذا النوع من المستوى إلى قدرة دولة ما، أو مجموعة من الدول على توفير بعض السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، كما يعني ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات بشكل نظامي.

وبذلك فالأمن الغذائي لا يعني أن تقوم الدولة بإنتاج كل ما تحتاج إليه من غذاء، وغنما يرتكز على أن تنتج أكبر قدر ممكن تحتاجه من الأغذية وبطرق اقتصادية رشيدة، تراعي من خلالها الميزة النسبية لتلك الدولة في أنتاج السلع الغذائية اللازمة، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، كما يجب أن تتميز منتجاتها بالقدرة التنافسية.[1]

3- **الأمن الغذائي المحتمل:** كما ينصرف هذا النوع من المستوى إلى قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، والذي يضمن للفرد القدرة على القيام بأعمالهم الإنتاجية بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة، ويتبين أن مستوى المحتمل من الغذاء يركز على:

- عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة.
- الطلب على الغذاء وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له، أو من خلال شرائه من السوق أو الحصول كمساعدة أو دين.[2]

المطلب الثالث: مرتكزات الأمن الغذائي.

تشير الدراسات إلى أن الأمن الغذائي يقوم على مجموعة من الركائز الأساسية وهي كالآتي:

1- **توافر الأغذية:** توفير الغذاء ويقصد بها القدرة على أنتاج واستيراد الأغذية التي يحتاجها وأن يكون قادرا على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة منصفة وعادلة وهو الأمر الذي يثير مسألة قدرة الدولة على مجابهة كل التحديات من أجل توفير إمدادات كافية من الغذاء لمواطنيها على طول السنة.

2- **الحصول على الأغذية:** بمعنى قدرة الحصول على الأغذية عنصر جد ضروري في معادلة الأمن الغذائي لان كل أفراد المجتمع بحاجة الحصول على الغذاء وتشمل على القدرة الشرائية للمواطنين قصد شراء حوائجهم من الأغذية وغير ذلك من الإمدادات

---

[1] رابح حمدي، فاطمة بكدي، **نفس المرجع سابق**، ص 44.

[2] خير الدين تواتي، **نفس المرجع سابق**، ص 18.

الزراعية والحيوانية، وهنا يقع على عاتق الدولة واجب تحسين قدرات الكسب فضلا عن تحسين الخدمات الحكومية خاصة الطرق وشبكات النقل.[1]

3- **استخدام الأغذية:** ويتوقف هذا على مدى إذا كانت الأغذية متاحة ويحق للأسر المعيشية الحصول عليها بصورة كافية فالسؤال المطروح هو ما إذا كانت الأسر المعيشية تعمل على زيادة استهلاك ما يكفي من التغذية والطاقة إلى أقصى حد أم لا؟

ويكون تناول الأفراد كميات كافية من الطاقة والمغذيات ثمرة ممارسات الرعاية والتغذية الجيدة، وإعداد الأغذية والتنوع الغذائي، وتوزيع الأغذية داخل الأسرة المعيشية، والحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية، وبالاقتران مع الاستخدام البيولوجي السليم للأغذية المستهلكة يحدد ذلك الوضع التغذوي للأفراد.[2]

4- **سلامة الأغذية ونوعيتها:** من خلال هذا المرتكز نجده يركز أن كانت الاحتياجات التغذوية للسكان تلبي من خلال غذاء متاح ويمكن الحصول عليه، وتشير الدرجات الجيدة إلى أن السكان يأكلون بشكل صحيح ليعيشوا حياة صحية، مما يفترض توفر التغذية الجيدة والصحة الجيدة وغنية بالمكونات والحريرات الغذائية المكملة لنمو صحة الفرد، كما نجد هذا البعد يتأثر بأكلة الصحية للفرد، والقيمة الغذائية للأغذية وما إذا كانت آمنة، وبطريقة إعداد الأغذية واستهلاكها.[3]

المبحث الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي:

أدى تطور الأمن الغذائي إلى ضرورة القيام بوضع مؤشرات تتناسب مع تغيرات الأمن الغذائي، وهذا ما أقرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بان هناك حاجة إلى قائمة مؤشرات أساسية تمثل مجموعة المتغيرات التي يفترض حاليا أنها الأكثر ارتباطا على نحو وثيق بالأمن الغذائي، لذا تم إدراج مؤشرات المتمثلة في إمدادات الطاقة الغذائية إلى المؤشرات الأساسية الموصى بها في مجال استهلاك الأغذية، والتي تهدف أساسا إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمية للأغذية سنة 2000م، وهذه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس الأمن الغذائي وهي تتمثل فيما يلي:

1. **توفير الغذاء:** يحدد هذا المؤشر عن طريق مجموعة السعرات الحرارية المتوفرة، وتوزيعها على عدد السكان، وتستعمل منظمة الأغذية والزراعة هذا المقياس في إحصاء نسبة تطور الجوع.

---

[1] كاهنة مولاي، مقراني حسيبة، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، 2000-2019**، (مذكرة ماستر، تخصص دراسات متوسيطية، جامعة مولود معمري تيزي وزو قسم العلوم السياسية)، 2018، ص 18.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **نفس المرجع السابق**، ص 202.

[3] عبد الحفيظ كينة، **نفس المرجع سابق**، ص 8.

2. م**ستوى التغذية:** يحدد على أساس قياسات النمو الطبيعي لجسم الإنسان لنسبة الوزن بالمقارنة مع الطول، ولا تتوفر هذه المؤشرات إلا عند الأطفال، وتعتمد على الدراسات الصحية للمراحل الأولى لنمو الأطفال.[1]
3. **المخزون الاستراتيجي:** يتبين أن المخزون الغذائي الاستراتيجي هو عبارة عن السلع غذائية محددة، تعتبر ذات أهمية في حياة الأفراد، ونمط غذائي سائد، كما يتم الاحتفاظ بكميات منها تحت إشراف مباشر من قبل الحكومات وتكون فائضة عن احتياجات الأسواق الآتية الطبيعية...، كما يتحدد لكم ونوعية هذا المخزون بظروف البلد المعني نفسه وقدراته الاقتصادية والفنية.[2]
4. **الحصول على الغذاء:** ويقصد به إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد للحصول على نظام غذائي مغذ يتم تحديد فرص الحصول على الغذاء من خلال الدخل، أسعار الغذاء والقدرة على تلقي الدعم الاجتماعي، كما يشمل أيضا إمكانية الحصول على الغذاء بالنظر إلى مدى توفر البنى التحتية للنقل والطرقات إضافة إلى معدل نقص التغذية.[3]

على غرار المؤشرات المذكورة سابقا بالإضافة إلى ذلك هناك مؤشرات أخرى ويستخدمها الاقتصاديون لقياس وحساب مؤشرات الأمن الغذائي ويمكن ذكر منها حيث نجدها تتمثل فيما يلي:

1- **مؤشر الفجوة الغذائية:** يستخدم هذا المؤشر للتعبير على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، ويتم قياس تلك الفجوة بثلاث مؤشرات عن طريق نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، وبالتالي حجم الواردات والمعونات الغذائية، والثالث نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية، أما المقياس الثاني للفجوة الغذائية يتم قياسها بمؤشر السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم مقارنة بالمتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، ويتم التعبير على هذا المؤشر من خلال العملية التالية: الفجوة الغذائية، الاستهلاك، الإنتاج المحلي من الغذاء.[4]
2- **مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي:** فيكون عبارة عن قسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح منه، وتظهر أزمة الغذاء (الفجوة الغذائية) إذا كان حجم الإنتاج الوطني من الغذاء أقل من الاستهلاك، أي هناك عجز في تغطية الحاجات الاستهلاكية ويتم التعبير على هذا المؤشر من خلال العملية الحسابية التالية:

---

[1] خير الدين تواتي، **نفس المرجع سابق،** ص 25.

[2] سعيد جبر فلاح، « الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي »، **مجلة عالم الفكر 2**، 1987، ص 119.

[3] وسيلة واعر، « قريمة دوفي، دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018 »، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في البطاقات المتجددة 2**، 2021، ص 69.

[4] خير الدين تواتي، **نفس المرجع سابق**، ص 26.

نسبة الفجوة الغذائية = نسبة الاكتفاء الذاتي.

حيث نجد كلما زاد حجم الاستهلاك من الغذاء عن حجم الإنتاج المحلي منه أدى بالدولة إلى استيراد السلع الغذائية لتلبية حاجات المجتمع الغذائية أو طلب المعونات الغذائية أن كان الوضع في حاجة لذلك.[1]

3- **مؤشر حجم الواردات والمعونات الغذائية:** ينصرف هذا المؤشر للتعبير عن الجانب الثاني لمشكلة الأمن الغذائي يتمثل في كيفية تغطية الفجوة الغذائية الفعلية، وطبقا لهذا المؤشر فان زيادته في حجم الفجوة الغذائية الفعلية يساوي مجموع الواردات الغذائية مضافا إليه المعونات الغذائية، قد تكون هذه القيمة موجبة أو سالبة أو صفر، وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية في حالة القيمة الموجبة فقط، ويتضح من خلال هذه الحالة ظهور مشكلة الأمن الغذائي حينما يتم تغطية الفجوة الغذائية الفعلية بموارد مالية غير ذاتية.[2]

4- **مؤشر متوسط السعرات الحرارية للفرد:** يعبر مؤشر متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية كنسبة مؤية من متوسط متطلبات الطاقة التغذوية، ويمكن معايرة متوسط إمدادات السعرات الحرارية للأنفاق الغذائي باستخدام متوسط متطلبات الطاقة التغذوية المقدرة للسكان المعنيين للحصول على مؤشر لكفاية إمدادات التغذوية من حيث السعرات الحرارية.

ويتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء = الاستهلاك الكلي من الغذاء ÷ السكانعدد

فيتبين من خلال هذا المؤشر أنه يراعي مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الأغذية ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون أن يراعي الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع.[3]

---

[1] عبد الحفيظ كينة، **نفس المرجع سابق**، ص 26.

[2] محمد مصطفى سالت، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح**، (مذكرة دكتوراه، تخصص إقتصاد زراعي ، جامعة خيضر بسكرة، قسم العلوم الزراعية)، 2017، ص 53.

[3] عبد الحفيظ كينة، **نفس المرجع سابق**، ص 27.

5- **مؤشرات الناتج المحلي الزراعي:** فهو يعتبر بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها وهو من أهم المؤشرات التي تساعد على معرفة الوضع الغذائي حيث يوجد عدة طرق لحساب هذا المؤشر، فالتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فتدنيه مع ارتفاع حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من السوق الخارجية وهذا يعتمد على القدرات المالية.[1]

الجدول رقم 01:: المؤشرات الأساسية الموصى بها لرصد النتائج ذات الصلة بأهداف مؤتمر القمة العالمية للأغذية:

حالة فئات المؤشرات		
حالة استهلاك الأغذية	**الحالة الصحية**	**الحالة التغذوية**
المؤشرات الأولية		
مجموعة الأغذية الأساسية كنسبة مؤية في الوجبة الغذائية	**العمر المرتقب عند الولادة**	**نسبة الأطفال دون الخامسة ممن يعانون من نقص الوزن وتوقف النمو أو الهزال**
النسبة المؤية للسكان ناقصي التغذية	**معدل الوفيات دون سن الخامسة**	**النسبة المؤية للبالغين ذوي معامل كتلة الجسم المنخفض**
المؤشرات الموصى بالموافقة عليها		
متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية	**العمر المرتقب عند الولادة**	**نسبة الأطفال دون الخامسة ممن يعانون من نقص الوزن**
الحبوب والجذور والدرنات لنسبة مؤية من إمدادات الطاقة الغذائية	**معدل الوفيات دون الخامسة**	**النسبة المؤية للبالغين ذوي معامل كتلة الجسم المنخفض أقل من 18.5**

المصدر: لجنة الأمن الغذائي العالمي، " **مؤشرات أساسية لرصد حالة الأمن الغذائي العالمي**"، الدورة 26 (روما: 2000)، منشور بتاريخ: 2000/09/21، على الموقع: www.fao.org/3/X8228A/w822A.htm، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/03/17.

[1] **المرجع نفسه**، ص 25.

المبحث الثالث: مقاربة الشعبة كأداة لتحليل الأمن الغذائي:

نتطرق في هذا المبحث إلى الشعبة التي يتم الارتكاز عليها في تحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مفهوم مقاربة الشعبة:

يرجع الأصل التاريخي اللغوي لكلمة شعبة (Filière)، إلى أداة كانت تستخدم في خيوط النسيج، وكما تم استعمالها في وصف عملية التنسيق بين التجار نحو عام 1273م وقد استخدم هذا المفهوم العديد من التيارات خلال مقاربة شاملة لتحليل وفهم السلوك المختلف للأعوان وعلاقات القوة في سوق معين.

كما تتمحور الشعبة حول منتج زراعي استراتيجي وتختص ببعض أو كل التحولات المتتابعة التي تطرأ عليه، وتشكل في التحليل الاقتصادي نمطا تقسيميا للنظام الإنتاجي يركز على العلاقات الترابطية خطية أم تكاملية أو في نفس المسار بين مختلف مراحل تحول المنتج. [1]

ويمكن المفاضلة بين ثلاث مقاربات لتحليل الشعب وهي كالآتي:

مقاربة تقنية: وقد تنشأ من المنبع نحو المصب بداية بأول مرحلة من الإنتاج الزراعي (بما في ذلك الحصول على عوامل الإنتاج)، أو على العكس من المصب (سوق المنتجات المحلي والدولي) نحو المنبع (التحولات، النقل، الإنتاج الزراعي، التموين بالمدخلات...)[2]

مقاربة اقتصادية ومحاسبية: وتهدف إلى دراسة التدفقات وتوزع الاستهلاكات الوسيطة بين مختلف القطاعات، وتوزيع القيمة المضافة بين مختلف الأعوان، المنتجون، الدولة والوسطاء وغيرهم.

مقاربة اقتصادية وسيطة (ميزو): وتعد القسم من التحليل الاقتصادي بين الجزئي والكلي والذي بدوره يهدف على معرفة الظاهر الاقتصادية على مستوى القطاعات والفروع والجهات والشعب ونظم الإنتاج، بحيث يجب تعيين وتحديد الأعوان وسلوكياتهم على طول العمليات، وأنماط التنسيق والروابط الإستراتيجية وتحصيل هوامش الربح.[3]

وقد طرحت صياغة السياسات التنموية في الدول حديثة الاستقلال وبشكل متزامن كلا من إشكالية تحويل النظم الإنتاجية والترابط بين القطاع الزراعي وباقي الاقتصاد، وفي ظل شح المعلومات وضعف مصداقية الإحصائيات صارت مقاربة الشعبة الأداة المفضلة المساعدة على اتخاذ القرار العمومي

---

[1] سالت محمد مصطفي، **نفس المرجع سابق**، ص 128.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] **المرجع نفسه**، ص 129.

واستخدمت بالخصوص لتحليل النمو القوي الذي شهدته الأسواق الغذائية الحضرية وطرق إدماج المزارعين الصغار في الاقتصاد السلعي والترابط بين الفضاءات غير المتجانسة.[1]

المطلب الثاني: مقارنة بين القيمة الغذائية للقمح والتمر:

الفرع الأول: القيمة الغذائية للقمح:

يعتبر القمح مادة غذائية أساسية تستعمله معظم شعوب العالم فهو يحتوي على كميات عالية من البروتين والمربكات الخالية من النتروجين والدهون مما يساعد في تصنيع الخبز الجيد لإضافة لبعض عناصر الحديد والمنجنيز والفسفور والكبريت والسكر وفيتامينات ($C-B_2-B_1-E-D$) وتوفير حبوب القمح حوالي 20% من السعرات الحرارية في الغذاء البشري ويدخل في صناعة الكثير من المواد الغذائية إضافة لتصنيع النشاء وتستخدم بقايا الطحن كعلف للحيوانات.[2]

يشكل القمح أو كما يطلق عليه النفط الذهبي مادة أساسية لتغذية 3مليار شخص خاصة في العالم العربي، ورغم هذا إلا أن أكبر مستهليكية عاجزين عن أنتاجه في كثير من الأحيان وهذا ما جعلهم يعانون من التبعية الغذائية وإغراقهم في ارتهان مفرط للحبوب، وحسب مشروع مبادرة القمح فان حاجيات القمح ستزيد بنسبة 60% مع حلول عام 2050 وهذا ما زاد مكانته الاقتصادية ثقلا وجعله من الموارد الإستراتيجية في التجارة الدولية بالإضافة إلى أن القمح يؤمن موارد مالية ضخمة للدول المصدرة وينشط الصناعة الغذائية، بالإضافة إلى معظم فائض أنتاجه محصورة في مناطق معينة في حين أن الطلب عليه يكون في معظم مناطق العالم، وهذا ما جعل الدول المنتجة والمصدرة مثل: الهند، الصين، روسيا، و.م.أ، الاتحاد الأوربي، أو أوكرانيا، أستراليا، كندا، تركيا. تستعمله كورقة ضغط على الدول المستوردة لذلك سمي سوق القمح بسوق الخوف، حيث القوى المنتجة تمارس دبلوماسية القمح لتعزيز سيطرتها على الدول المستوردة حيث معظم الدول المصدرة للقمح متجانسة في مواقفها السياسية والاقتصادية من دول العالم الثالث لهذا في كثير من الأحيان جد الدول وقرارات تمليها عليها الدول المصدرة.[3]

كما دخلت أسواق القمح في مرحلة عدم الاستقرار للأسعار، حيث تفاقم الوضع بسبب الأزمة التي تسبب فيها الغزو الروسي لأوكرانيا، يهدد نقص الغذاء والأسمدة والارتفاعات المتسارعة في

---

[1] **المرجع نفسه،** ص 130.

[2] المركز الديمقراطي العربي، أثر العوامل الاقتصادية لسد الغذائية للقمح في مصر 2000_ 2013، منشور بتاريخ 4 ديسمبر 2016 على الموقع :**https:democraticac/de** ، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/03/07، 14:00.

[3] سعيد قالون، **دراسة تحليلية لسوق القمح في الجزائر من 1980_2017،** (مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة اكلي محمد أو الحاج، قسم العلوم الاقتصادية)، البويرة، 2019، ص 12.

أسعار المواد الغذائية بزعزعة استقرار المجتمعات الهشة وزيادة الجوع وسوء التغذية، حيث يعتمد العالم العربي بشكل أساسي على القمح المستورد من روسيا وأوكرانيا عبر البحر الأسود في توفير احتياجاته من هذه المادة الحيوية.

فمنذ 17 ألف عام والحبوب هي المصدر الأساسي للغذاء، إذ بقي الإنسان يتناولها بطرق شتى، ولكن القمح، تميز بأنه الأفضل والألذ مذاقا والأكثر نفعا بين الحبوب، وبقي الخيار الأول في صناعة الخبز الذي صار رمز لحياة.

كما قد صار للقمح قدسية عند شعوب عديدة منها شعوب العالم العربي، إذ يتعامل الكثير مع الخبز على أنه مقدس.

على الرغم من أن هناك العديد من الحبوب والبقوليات والخضروات، كالشعير والذرة والفول والحمص والعدس والبازلاء والبطاطا، تشترك مع القمح بالخصائص الغذائية نفسها أي تحتوي على الألياف والكربوهيدرات والبروتينات النباتية، لكن القمح بقي سيد الغذاء ورمز الحياة، وصار رغيف الخبز المصنوع منه من أهم مقومات العيش.[1]

كما أكدت الكاتبة " أنيا سيزادلو" في صحيفة الاتحاد، أن القمح سلعة عالمية إستراتيجية وان الخبز يعد مقياسا للاستقرار وهذا ما يجعله أداة دعاية قوية.

كما أن الحظر الحقيق ليس بسبب نقص القمح العالمي، بل حالة الجزع الناتجة عن الخوف الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم ظاهرة" الجوع"، وهناك ميل للاعتقاد بان الناس يتضورون جوعا بسبب عدم وجود الغذاء الكافي، حيث بات من المؤكد أن نقص القمح سيؤدي إلى اضطرابات أمنية في مناطق عديدة من العالم.[2]

العادات الغذائية تتغير باستمرار في بلدان العالم المختلفة ولم يعد " الخبز والرز" يشكلان جزءا أساسيا منها، فهناك الصناعات غذائية متطورة تنتج أغذية متنوعة، فمن الضروري أن تتغير العادات في عالمنا العربي أيضا، فعلى المجتمعات أن تتغير ثقافتها وفقا للظروف الاقتصادية.[3]

---

[1] حميد الكفائي، لماذا صار القمح رمز للحياة؟، منشور بتاريخ 2 يوليو 2022، على الموقع: **https://wwstynewsarabia.com** تم الإطلاع علي صفحة الويب بتاريخ: 2023/03/09، 18:23.

[2] صحف عربية، القمح سلعة إستراتيجية تهدد أمن العالم، منشور بتاريخ 7 يونيو 2022على الموقع: **https://24.de** ، تم الإطلاع علي صفحة الويب بتاريخ: 2023/03/09، 14:00.

[3] حميد الكفائي، **نفس المرجع سابق.**

الفرع الثاني: القيمة الغذائية للتمر:

لقد باتت نظما الغذائية اليوم تعتمد اعتمادا كبيرا على عدد قليل جدا من المحاصيل في حين أن أنواع وأصناف المحاصيل المحلية بإمكانها تنويع أنماطنا ونظمنا الغذائية، إذ أن أداء نظمنا الغذائية ليس على النحو المطلوب، ففي الوقت الذي ما يزال فيه أكثر من 820 مليون شخص يتضورون جوعا اليوم، كما ينتشر وباء السمنة في العالم وتعتبر إمكانية الحصول على أغذية صحية، من حيث توافرها وتكلفتها، عاملا رئيسيا في كلا السيناريوهات، كما أن العدد المحدود للأغذية التي تنتجها والطرق التي نقوم بواسطتها زرعها ونقلها والوسائل التي نأخذ بها لتوزيعها كلها مجالات تتسع الكثير من التحسن وإجراء تغيرات في هذه النظم، ففي الوقت الراهن يعاد النظر في الطرق التقليدية المعتمد لحصاد الأغذية وإنتاجها، كما يجري تنشيط الثقافات واحترام قيمة الأغذية فالفاكهة والخضر التي تم غض الطرف عنها على الصعيد العالمي أصبحت تحظى باهتمام جيد لما تحتويه من قيمة غذائية، [1] حيث تنتشر زراعة الخضر والفاكهة في كافة الدول العربية وهي من المحاصيل ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة ويعتمد عليها الكثير من الدول كسلع تصديرية، [2] كما نجد أن أنتاج الأسماك في الدول العربية يتم بتحقيق فائض تصديري ويتم معظم أنتاج الأسماك في الوطن العربي في المغرب وموريتانيا ومصر ومن الدول المنتجة الرئيسية للأسماك نجد تونس، الجزائر، السعودية، الإمارات.[3]

وهناك مجموعة كبيرة من الأغذية، منها على وجه الخصوص التمر، التي تتوافق وهذا الوصف.

وفي ما يلي هناك أسباب عدة تبين ضرورة جعل التمر جزءا لا يتجزأ من مستقبلنا الغذائي:

أن التمر غني بالحديد والبوتاسيوم والكالسيوم والمغنسيوم، ويشكل مصدرا جيدا للألياف كما أنه غني بالسعرات الحرارية ما يجعله مصدرا مهما للطاقة، ويعد التمر بفضل طعمه الحلو، بديلا جيدا للسكريات المكررة وعلى خلاف الأغذية العالية التجهيز، إذ يعتبر التمر غذاءاً طبيعيا ومغذيا مثل الفاكهة، ما يجعله عاملا من شأنه أن يساعد على قلب السمنة، فأكثر من مليار شخص في العالم يعانون

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، خمس حقائق عن التمر تجعله من الأغذية المهمة لمستقبلنا، على الموقع: **https://www.Foo.org**، تاريخ الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/03/09.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021، ص 22، على الموقع: **https://www.aoad.org**، تاريخ الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/03/10.

[3] **المرجع نفس**، ص 24.

من الوزن الزائد، إذ أن نظمنا الغذائية اليوم تجعل من الهين على الناس اختيار أغذية أرخص وأسرع غالبا ما تحتوي على كميات أكبر من الدهون والأملاح والسكريات والسعرات الحرارية.[1]

ويمكن لزيادة توافر الفاكهة والخضر الطازجة أن تساعد الناس على اتخاذ خيارات صحية بدرجة أكبر، كما أن أغذية من قبيل التمر المجفف الذي يمكن الاحتفاظ به لشهور عديدة خير مثال على بديل مغذ وسريع، كما أن طول مدة صلاحية تساعد على التقليل إلى أدنى حد من الفاقد من الأغذية.

لقد باتت نظمنا الغذائية اليوم تعتمد اعتمادا كبيرا على عدد قليل جدا من المحاصيل وفي ظل تغير المناخ الذي يجعل أنتاجنا الغذائي أكثر هشاشة لا يمكننا الاعتماد على عدد قليل من المحاصيل لإطعام سكان يتزايد عددهم باستمرار، وهناك كم كبير من المحاصيل المغذية جدا والتي تتأقلم مع الظروف المحلية وتتمتع بالقدرة على الصمود أمام تقلبات المناخ، في حيث أن التمر سلعة معروفة إلى حد ما في الكثير من أنحاء العالم، فان أنواعا معينة فحسب من التمور هي التي يتم تداولها في التجارة الدولية.[2]

كما أن التمر قادر على تحمل الظروف البيئية الصعبة حيث في عام 2018 كانت مصر والمملكة العربية السعودية وإيران والجزائر أكبر 4 منتجين للتمور على مستوى العالم، وجميعهم يعانون من ندرة المياه، كما يمكن لنخيل التمر أن ينمو في المناطق ذات المناخ الحار والقاحل وهو يتمتع بالقدرة على تحمل المياه المالحة، وتسمح له هذه الخصائص بالنمو وتوفير مصدر غذائي حتى في ظل ظروف بيئية صعبة مثل الصحاري.

ونلخص من هذا أنه يلزم إعادة النظر في نظمنا الغذائية والتركيز على المحاصيل غير المستغلة بالقدر الكافي عالميا وإحياء ممارسات السكان الأصليين والتركيز على التغذية بدلا من الأغذية، فكوكبنا وأجسامنا بحاجة إلى ذلك وبمشاركة الجميع يمكننا تحقيق هدف القضاء التام على الجوع وأهداف التنمية المستدامة.[3]

---

[1] منظمة الأغذية والزراعية، **نفس المرجع سابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه.**

خلاصة:

من خلال ما ذكرناه سابقا يتبين اختلاف أراء المفكرين حول مسألة الأمن الغذائي، لكونها اشتملت على نقطة مشتركة وهو ضرورة تلبية وتوفير حاجيات الإنسان الضرورية من الغذاء، حيث قامت المنظمات الدولية والعربية وسعت لإيجاد مفهوما للأمن الغذائي.

كما يتبين لنا أن الأمن الغذائي اشتمل على مختلف الأبعاد والمستويات، ومن المستويات ما نجدها تتجلى في الأمن الغذائي المطلق والأمن الغذائي النسبي والأمن الغذائي المحتمل، وكما يعتمد تجسيد الأمن الغذائي على ركائز أساسية تتمثل في توافر الأغذية والحصول على الأغذية واستخدام الأغذية وكذلك سلامة الأغذية ونوعيتها، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى مقاربة الشعبة كأداة لتحليل الأمن الغذائي.

الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في إفريقيا

تمهيد:

بالرغم من ارتفاع النمو الاقتصادي التي شهدتها القارة الإفريقية في الفترة الأخيرة إلا أن مشكلة الأمن الغذائي لا تزال سمة من سمات القارة الإفريقية، وهو الأمر الذي يشير إلى أن معدلات النمو الاقتصادي لا تعكس وضعية سكان القارة إلى ضعف الرابط بين المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي وحالة سكان القارة الفقراء، بمعنى آخر عدم قدرة دول القارة على استغلال هذا النمو في تحسين الظروف المعيشية للسكان وتلبية احتياجاتهم الأساسية، كما تعد القارة الإفريقية من أكثر قارات العالم التي تعاني من مشكلة انعدام الأمن الغذائي، كما أن النمو غير المتجانس بين عدد السكان في دول القارة ومعدلات النمو الاقتصادي فيها، ناهيك عن الحروب والنزاعات الداخلية والعرقية وغيرها، التي تشهدها العديد من دولها زادت من اللإستقرار الفلاحين وبالتالي تأثر الإنتاج والهجرة من دولة لآخرة فالمتأمل لأعداد المصابين بانعدام الأمن الغذائي بشقيه (سوء ونقص التغذية) يجد أن هذه المعدلات تبلغ أقصاها في إفريقيا، كما نجد معدلات التحسن في حالة الأمن الغذائي هي الأبطأ في إفريقيا، ومن خلال هذا الفصل سنوضح واقع الأمن الغذائي في إفريقيا وأسباب انعدام الأمن الغذائي وكذلك التحديات التي تواجهه.

المبحث الأول: حالة الأمن الغذائي في بعض دول إفريقيا:

نرصد في تقرير مؤسسة ماعت للسلام وحقوق الإنسان أن الدول الإفريقية احتلت المراتب الأخيرة في تحقيق الأمن الغذائي حيث تتزايد أزمات انعدام الأمن الغذائي بشدة في معظم الدول الإفريقية، إذ جاءت الجزائر في المرتبة الأولى إفريقيا في فئة الدول التي تعاني من سوء التغذية عن 2.5% خلال الفترة (2018 – 2020) والمغرب في المرتبة الثانية بواقع (2.0 – 4.9 %) جاءت إفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية ومدغشقر في قائمة الدول الأكثر تضررا من ظاهرة سوء التغذية بواقع 35% من إجمالي السكان، كما تم رصد افتقار 1.5 مليون طفل في شرق وجنوب إفريقيا للعلاج من الهزال الشديد، وفي سياق ذلك يمكن تسليط الضوء على الوقائع الغذائية في عدد من الدول الإفريقية كما يلي[1]:

المطلب الأول: الوقائع الغذائية لبعض دول القرن الإفريقي:

1- **الصومال:** ترجي الصومال واقعا واضحا للوقائع الغذائية المتدنية في السياقات الإفريقية بفعل تضافر التعقيدات السياسية والاقتصادية والأمن به واشتداد التغيرات المناخية ولاسيما موجات الجفاف وتأثيرات كوفيد 19، ليعاني 5.6 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في أفريل 2022، قبل وصولهم 6 مليون في يونيو 2022 بما يعادل 38% من سكان منهم 1.7مليون شخص في حالات الطوارئ الغذائية و81.000 في كارثة غذائية، ناهيك عن عدم تمكن 2.8 مليون احتياجاتهم الغذائية اليومية، لتقدر المساعدات الغذائية إلى 2 مليون شخص في فبراير 2022.

2- **جنوب السودان:** تبين أن الواقع في سياقات جنوب السودانيين للعديد من التحديات بين فبراير ومارس 2022 تم تصنيف 36 مقاطعة في جميع أنحاء البلاد في حالة الطوارئ و 40 مقاطعة في حالة الأزمات مع تصنيف مقاطعتين فقط في حالة الإجهاد الحاد وبين أفريل إلى يوليو 2022 تم تصنيف 52 مقاطعة في حالة طوارئ و 23 مقاطعة في حالة أزمة، كما تم رصد توقعات بارتفاع انعدام الأمن الغذائي بنحو 7% خلال الأشهر المقبلة من عام 2022، ليواجه 7.74 مليون شخص بما يعادل 62.7% من السكان، 80% من سكان" جونقلي " و" أعالي النيل والبحيرات وشرق الاستوائية "، ومعاناة مليون طفل دون سن 5 من سوء التغذية

[1] مؤسسات ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، دراسة وقائع الأمن الغذائي في إفريقيا وتحولاته خلال الربع الاول من عام 2022، ص 5، منشور بتاريخ: 2022/05/25، على الموقع: **https:// www.maatpeace.org/ar/**، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/03/10.

و600.000 امرأة يعانون من سوء التغذية الحاد، في أفريل 2021 وصولهم لأكثر من 3/2 السكان بحلول ماي ويوليو 2022.[1]

3- **كينيا:** يلاحظ أن الواقع الغذائي في السياقات الكينية كغيرها من سياقات القرن الإفريقي النابعة في قلب التغيرات المناخية وموجات الجفاف الشديدة، إذ تعاني 15 مقاطعة من أصل 23 مقاطعة قاحلة وشبه قاحلة من إجهاد مائي، وارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من أزمة أانعدام الأمن الغذائي في كينيا من 1.4 مليون في عام منهم 500.000 يواجهون مستويات طارئة من الجوع، ناهيك عن تفوق 1.4 مليون رأس من الماشية في نهايات 2021.[2]

4- **الكونغو الديمقراطية:** تعتبر الكونغو الديمقراطية أولى الدول الإفريقية الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي الأمن الغذائي الحاد بواقع 27 مليون شخص، منهم 6.1 مليون في مستوياته حرجة و 200.000 في حاجة للعلاج العاجل و 860.000 طفل دون سن 5 سنوات، و 470.000 امرأة يعانون من نقص التغذية الحاد.

5- **إفريقيا الوسطى:** حيث تتفاقم معدلات انعدام الأمن الغذائي فيها فقد تم تصنيف 31 محافظة فرعية و"بانغي" على أنها في حالة تغذوية خطيرة مع بقاء المحافظات الفرعية المتبقية في حالة تأهب تغذوي في فيفري 2022، كما يتم أنفاق السكان(65% -75%) من الدخل على الغذاء ويعاني 2.1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي بما يعادل 45% من السكان ومنهم 1.8 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد وبواقع 214.000 طفل و 98.000 امرأة من سوء التغذية الحاد.[3]

المطلب الثاني: الوقائع الغذائية لجنوب الصحراء الكبرى:

وللحديث عن واقع انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بصفة عامة حيث نجد أنه قد أصبح انعدام الأمن الغذائي في الدول النامية ظاهرة تلازمها وذلك بسبب عدم كفاية الإنتاج الزراعي المحلي بسبب الظروف المناخية وعدم استخدام التكنولوجيا المتطورة في عمليات الزرع والسقي والحصاد ومن جهة أخرى عدم قدرتها على توفير احتياجاتها الأخرى.

كما تعتبر جنوب الصحراء الكبرى من الأقاليم التي تعاني من الفقر والجوع فحوالي 237 مليون شخص في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يعانون من الجوع، من بين 237

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 6.

[2] **المرجع نفسه**، ص 7.

[3] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

مليون شخص يعيشون بها، وتتواصل مستوياته في الارتفاع رغم الجهود التي تقوم بها القارة الإفريقية للقضاء على الجوع والوفاء بأهداف اتفاق مالابو 2025 وخطة التنمية المستدامة. [1]

كما تعتبر إفريقيا الصحراء الكبرى من الأقاليم الأقل مساهمة في المؤشرات العالمية، فنسب مساهمتها ضئيلة جدا في الاقتصاد العالمي، كما أن إجمالي الدخل الوطني لا يتعدى 2 ترليون دولار، وهذا ما يعكس مدى مساهمتها في الاقتصاد الدولي، وهذا ما أنعكس على نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني حيث لا يتعدي 2000 دولار، كما أن نصيب الفرد من الناتج العالمي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يتعدى 1% ويتوقع أن نسبة الفرد من الناتج العالمي خلال الفترة الممتدة بين(2020 2024) ستصل إلى 1.1% و1.2% على التوالي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي: [2]

الجدول 02: إجمالي الدخل الوطني ونصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الدخل الوطني (ترليون)	1.72	1.61	1.56	1.63	1.72
نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني (دولار)	1731.30	1578.91	1489.83	1507.98	1550.18
نصيب الفرد من الناتج العالمي (%)	0.5	1.3-	0.2	0.4	0.9

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2019، ص 52.

ومن الجانب الزراعي في إفريقيا جنوب الصحراء يتبين أن انعدام الأمن الغذائي يتعارض مع الإمكانيات الزراعية التي تزخر بها، فنلاحظ أن محصول الحبوب للهكتار الواحد لا يتجاوز 1500 كلغ للهكتار، كما أن مؤشر أنتاج الغذاء لا يتجاوز 133، وهذا يتطلب إيجاد حلول ناجعة والجدول الموالي يبين ذلك:[3]

الجدول03: محصول الحبوب وقيمة المؤشر أنتاج الغذاء في إفريقيا جنوب الصحراء

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
محصول الحبوب (كلغ للهكتار)	1456.86	1377.04	1414.60	1329.26	1435.44	1488.02	1399.72	1496.24

[1] نادية سوداني، « إشكالية انعدام الأمن الغذائي بسبب الفاقد والمهدر من الأغذية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى »، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 3، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسلت، 2021، ص 309.

[2] **المرجع نفسه**، ص 307.

[3] **المرجع نفسه**، ص 312.

قيمة المؤشر أنتاج الغذاء	120.35	120.23	123.33	127.11	132.28	/	/	/

المصدر: https://data.albrkaldawli.org

المطلب الثالث: الوقائع الغذائية لدول شمال إفريقيا:

ومن خلال ما تطرقنا إليه من وقائع الأمن الغذائي لأقطار مختلفة لابد اننحاول التطرق إلى واقع الأمن الغذائي في دول شمال لإفريقيا.

الشكل 01: تطور إنتاج الحبوب في دول شمال إفريقيا

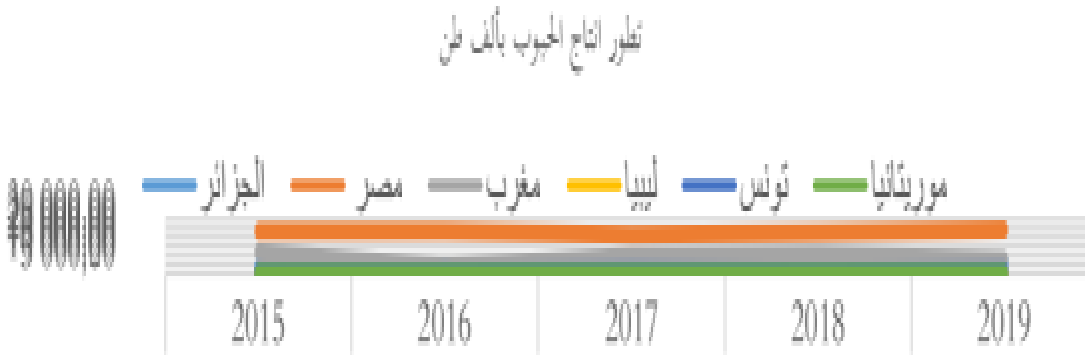

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على كتاب سنوي للإحصائيات الزراعية المجلدات 38-39-40 منظمة العربية للتنمية الزراعية.

نلاحظ من الشكل1 أن كل من الجزائر والمغرب شهدت تذبذب في منحنى أنتاج الحبوب، خاصة المغرب الذي عرف انخفاض في أنتاج الحبوب من 10387.39 ألف طن سنة 2018 إلى 7482.50 ألف طن سنة 2019 وهذا راجع لعدة أسباب أهمها التغيرات المناخية التي أثرت على الموارد الأرضية والموارد المائية، والمتمثلة في نقص الأمطار باعتبار اعتماد هذه الدول بشكل كبير على الأمطار في السقي الإنتاج الحبوب رغم قلة الإنتاج، ويبقى الاستثناء الوحيد في مصر التي عرفت زيادة في الإنتاج قدرت بنسبة 0.94%.

وبالرغم من هذا التذبذب في الإنتاج إلا أن مصر والمغرب والجزائر ساهموا وحدهم في سنة 2019 ب 63% من أنتاج المنطقة العربية للحبوب، حيث ساهمت مصر بنسبة 40% من الإنتاج

العربي، تليها المغرب بنسبة 13 % ثم الجزائر ب 10%، أما من حيث نوعية الحبوب فيعد[1] أنتاج القمح في المرتبة الأولى يتركز في كل من مصر والجزائر والمغرب وتونس إضافة إلى الأرز التي تتكفل مصر بنسبة 91.30% من أنتاجه.

الشكل 02: تطور إنتاج الخضر والفواكه في دول شمال إفريقيا:

رسم بياني بعنوان: تطور أنتاج الخضر بألف طن.

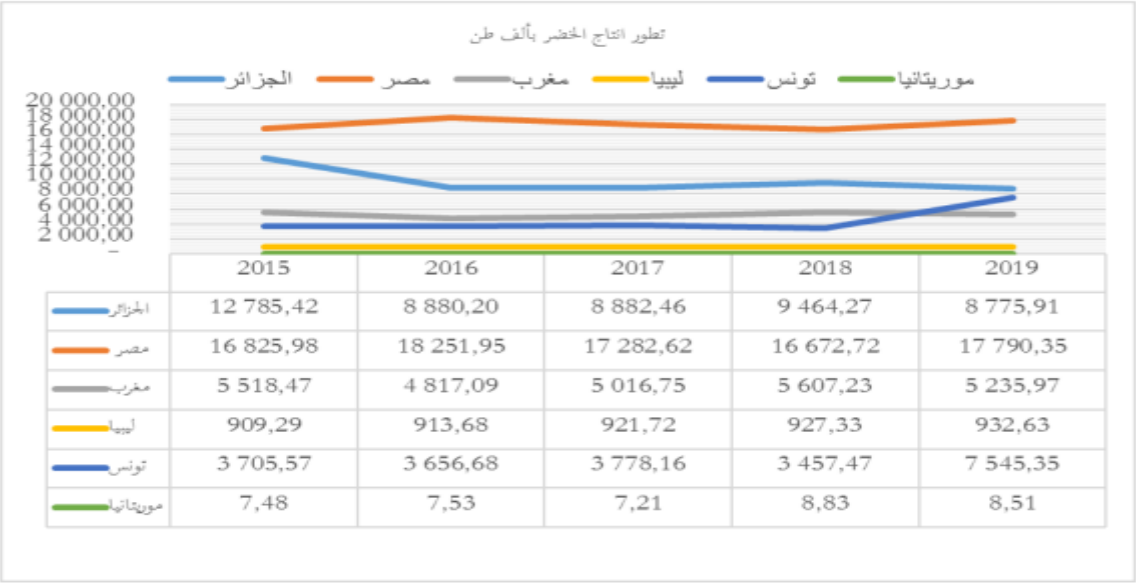

	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	12 785,42	8 880,20	8 882,46	9 464,27	8 775,91
مصر	16 825,98	18 251,95	17 282,62	16 672,72	17 790,35
مغرب	5 518,47	4 817,09	5 016,75	5 607,23	5 235,97
ليبيا	909,29	913,68	921,72	927,33	932,63
تونس	3 705,57	3 656,68	3 778,16	3 457,47	7 545,35
موريتانيا	7,48	7,53	7,21	8,83	8,51

رسم بياني بعنوان: تطور أنتاج الخضر بألف شجرة.

[1] عبد الحفيظ عباس ، خيرة شنتوف (وآخرون)، «واقع الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا وسبل التكامل فيما بينهم: مقاربة تحليلة للفترة 2015-2019 »، **مجلة ASJP**، العدد 2، 2022، ص 656.

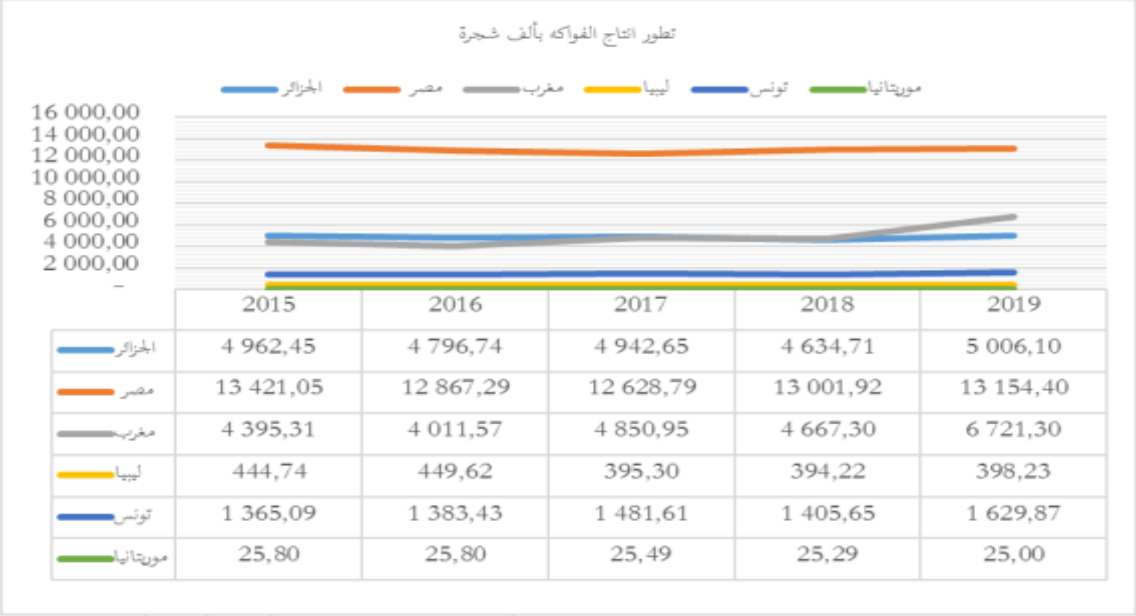

	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	4 962,45	4 796,74	4 942,65	4 634,71	5 006,10
مصر	13 421,05	12 867,29	12 628,79	13 001,92	13 154,40
مغرب	4 395,31	4 011,57	4 850,95	4 667,30	6 721,30
ليبيا	444,74	449,62	395,30	394,22	398,23
تونس	1 365,09	1 383,43	1 481,61	1 405,65	1 629,87
موريتانيا	25,80	25,80	25,49	25,29	25,00

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على كتاب سنوي للإحصائيات الزراعية المجلدات 38-39-40 منظمة العربية للتنمية الزراعية.

يتضح من خلال الرسم الباني لشكل تطور الخضر والفواكه، فنلاحظ بالنسبة للخضر وبإستثناء الجزائر التي عرفت انخفاض في أنتاج الخضر بنسبة 0.92% من سنة 2018 إلى سنة 2019 بعد أن وصلت إلى أعلى مستويات أنتاج لها في سنة 2015، والنسبة لمصر فنجد أنها عرفت زيادة في أنتاجها ما بين سنة 2018 و2019 حيث قدرت ب 2.18%، كما عرفت باقي الدول استقرار في الإنتاج أما فيما يخص أنتاج الفواكه لدول شمال إفريقيا فنلاحظ استقرار تصاعدي في المنحنيات مما يعني أن دول شمال إفريقيا تبذل جهود كبيرة في الاهتمام بأشجار الفواكه وهذا لضمان زيادة في المحاصيل خاصة في ظل المتغيرات المناخية المتمثلة في درجات الحرارة والرطوبة خاصة في أوقات عقد الثمار والتي تؤثر على كمية المحصول.

فتعتبر زراعة الخضر والفواكه من المحاصيل ذات معدلات الاكتفاء الذاتي العالية حيث تعتمد عليها الدول كسلع تصديرية خاصة الدول التي تعتمد على النفط مثل تونس ومصر والمغرب، فدول شمال إفريقيا تولي الاهتمام الكامل بالقطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام من كل الجوانب لسد الفجوة الغذائية.[1]

المبحث الثاني: أسباب انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا:

[1] **المرجع نفسه**، ص 658.

بالرغم من كل الجهود التي بدلتها العديد من الجهات إلا أن الجوع وسوء التغذية لا يزال أن مستمران حيث يمثل أن القاسم المشترك للعديد من البشر، وقد أدت الأزمة الغذائية في الفترة 2007-2008 وما أعقبها من أزمة مالية واقتصادية في 2009 والتي استمرت إلى 2012 إلى الاهتمام البالغ للتحديات اليومية التي تواجهها ملايين الأسر في مختلف أنحاء العالم في محاولتها التغلب على الجوع والفقر، والبحث عن سبل معيشة مستقرة تكفل لها حياة عادلة، كما أن الوضع في إفريقيا لا يختلف عن دول العالم بل في معظم الأحيان تشهد المنطقة أسوء درجات انعدام الأمن الغذائي وهذا بالنظر إلى تعدد الأسباب المؤدية إليه وصعوبة مواجهتها في هذه الدول، ويمكن ذكر أهم الأسباب المؤدية لانعدام الأمن الغذائي في إفريقيا وهي كالآتي:

1- **النزاعات والصراعات:** حيث نجد أن الصراع المسلح هو احد العوائق الأساسية لتحقيق الغذاء الكافي في أجزاء كثيرة من العالم، فالنزاعات والصراعات تعطل كل مراحل تغذية الإنسان المتمثلة في أنتاجه للغذاء وشرائه وإعداده وتخصيصه واستهلاكه وكذلك استخدامه البيولوجي، مما يترك سوء التغذية والأمراض والموت سواء أثناء الحروب أو بعدها كمخلفات، فالمناطق التي يكون فيها حالات من الاضطرابات الاجتماعية أو الحروب الأهلية الأكثر نسبة من حيث تواجد السكان الذين يعانون من سوء التغذية أو انعدامها بثلاث أضعاف مقابل الدول النامية التي تشهد استقرار.

كما أن هاته الدول التي خرجت من هذه النزاعات على الأقل خلفت 40% من السكان الذين يعانون من الأمن الغذائي، وأبرز مثال على ذلك حالتي السودان والصومال بالإضافة إلى الأمراض والأوبئة الناجمة عن نقص المناعة، وكذلك تفاقم نسبة المهاجرين واللاجئين.[1]

وقد تكون نتيجة المسائل المرتبطة بالحكومة وسياسات الاقتصاد الكلي والعدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا، وهو ما يظهر خطورة الوضع الغذائي في إفريقيا والدول الإفريقية التي تتسم بالهشاشة، مما قد يفاقم الأزمة الغذائية بتداخلها مع الأزمات السياسية...إلخ.

وللحديث عن أسباب الجوع الحاد في إفريقيا، أشار جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في المداولات التي أجريت يوم 3 ديسمبر 2002 و7أفريل 2003، إلى سوء الأحوال في من منطقة القرن الإفريقي الكبرى، حيث تعد أسباب يصعب التحكم فيها بسبب تعددها بين حالتي العنف والسلم الدولتين، فإذا كان العنف والصراعات والنزاعات يلعب دورا كبيرا في زيادة تدهور الوضع الغذائي العالمي، فان التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده عديد الدول يسهم بدرجة كبيرة في صعوبة وصول الغذاء

[1] فارس لونيس،« واقع الأمن الغذائي في إفريقيا: البحث في الأسباب والآثار المترتبة عنه »، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 2، 2022، ص 649.

للفقراء، وقد كشف تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سنة 2017 أن الفشل في الحق من الجوع في العالم يرتبط ارتباطا وثيقا بازدياد النزاعات والعنف في أجزاء متعددة من العالم، وان الجهود المبذولة لمكافحة الجوع يجب أن تتماشى مع الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن .[1]

2- **الركود الاقتصادي والسياق السياسي:** أظهر تقرير منظمة الأغذية الزراعة أن التباطؤ والركود الاقتصادي يؤثر سلبا في التقدم نحو الأهداف المرجوة والجهود المبذولة، إذ تشير معظم التوقعات إلى أغلب دول العالم بداية من سنة 2020 ستعاني من ركود اقتصادي جراء فيروس كورونا (كوفيد 19) المتفشي وهو ما يتطلب حلول استعجاليه كما يتبين أن هناك علاقة وطيدة بين الركود الاقتصادي والفقر الذي يعتبر السبب المباشر للجوع، فضعف الأداء الاقتصادي هو سبب رئيسي للفقر..،

كما نلاحظ ارتباط الركود الاقتصادي في الدول بديمقراطية النظام السياسي وكل منهما يؤثر على الفقر والجوع، فتأثر الإدارة السياسية في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني يعد مهما وفي النظم غير الديمقراطية يساهم السياق السياسي في تدهور الوضع الغذائي على عدة مستويات، وله تأثير مباشر على الأمن الغذائي إذ الملاحظ على الدول التي تحترم قواعد الديمقراطية تكاد تنعدم فيها المجاعة بالعكس من النظم الاستبدادية والديكتاتورية، وهذا يعكس وجهة النظر السياسية والحقوق المدنية تساهم في حماية[2] الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك الحق في الإطعام.

فقد يلعب الفساد وشخصية الدولة في إفريقيا أهم الأسباب المؤدية للتخلف الاقتصادي والفقر والمجاعة..، [3]

3- **انخفاض الإنتاجية الزراعية:** بالرغم من الدور المحوري للزراعة في جل الاقتصاديات الإفريقية، فيلاحظ [4]تدني الأنفاق على البحوث الزراعية مما أدى إلى تدني القدرات الأساسية وتدني البنية التحتية، وكذلك تباطؤ تبني دول القارة لقضايا التكنولوجيا الزراعية الحديثة، فالبعض لم يسمع بعد عن الثورة الخضراء التي ازدهرت في الستينيات، وللأسف تواجه الزراعة الإفريقية اليوم تحديات كبيرة مثل مواجهة تغير المناخ وفقد أن التنوع البيولوجي والتنوع الزراعي وفقد أن خصوبة التربة

---

[1] **المرجع نفسه،** ص650.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[4] سمر حسن الباجوري، « مشكلة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا »، **الهيئة العامة للاستعلامات**، جامعة القاهرة، العدد 41، 2014، ص 4.

وننقص المياه وفقد أن نوعية المياه الجيدة مما يؤدي إلى الجفاف والفيضانات ونمو المحاصيل وكذلك انخفاض أنتاج مصايد الأسماك وغيرها من التحديات التكنولوجية.

4- **عدم التجانس في ارتفاع بين عدد السكانوباقي المستويات:** قد يكون هذا السبب الذي يؤدي إلى تنامي الطلب على الغذاء مع عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية هذه الزيادة ومن جهة أخرى يسبب ضغطا على الموارد الزراعية في الدولة متمثلا في تفتيت الملكية الزراعية وإهلاك الأراضي الزراعية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

5- **الفقر وعلاقته بالأمن الغذائي:** ونتطرف أولا إلى الفقر وعلاقته بانخفاض الدخل فتعتبر مشكلة انعدام الأمن الغذائي أكثر خطورة في المناطق الريفية بسبب كثافة السكان في هذه المناطق وتفتت الملكية الزراعية فيها والاختلاف الشديد في توزيع الدخول وعدم قدرة الأسر على الحصول على المواد الغذائية الكافية نتيجة عدم كفاية الدخول كما تنعكس هذه المشكلة في زيادة معدلات الأطفال تحت سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية فعلى سبيل المثال تصل بنسبة 33% في كينيا ولأن قتصر المشكلة على انخفاض الدخول فقط أنما هناك أيضا مشكلة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والتي ساهمت في تدهور القدرة الشرائية للأفراد.[1]

إذ يعتبر الفقر من الأسباب الرئيسية لتدهور المعيشية وانعدام الأمن الغذائي في إفريقيا، إذ بقيت إفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة النامية الوحيدة التي لم يتحقق فيها الهدف رقم 1 من الأهداف الإنمائية للألفية، استنادا إلى خط الفقر المحدث البالغ 1.90 دولارا في اليوم، فان الحد من الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء يتخلق بشكل كبير عن المناطق النامية الأخرى، فمن الأسباب الأخرى بدلا عن تنمي بشكل كبير تفشي الفقر وتعميقه في المناطق راجع إلى الاعتماد على النفط، الانتشار المرتفع لفيروس نقص المنعة البشرية...، [2]

فيمكن القول أن أسباب الفقر في إفريقيا تعود إلى مجموعة من العوامل البيئية والسياسية والاقتصادية فبالإضافة إلى صعوبة وقساوة البيئة لإفريقية مما يجعل من القطاع الزراعي يتميز بضعف الإنتاج، كما هناك غياب السياسات التنموية وضعف المجتمع المدني وغياب حقوق الإنسان وكذلك الاعتماد على الموارد الطبيعية وانعكاساتها على المجتمع والسلطة، كما أن ظهور الصراع له آثار مغيرة للحياة وخطيرة فنجد الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة، فان النزاعات تدمر النظم الغذائية، وتهلك

---

[1] **المرجع نفسه،** ص 5.

[2] فارس لونيس، **نفس المرجع سابق،** ص 652.

المحاصيل والموارد الحيوانية، وتسبب فقد أن المداخيل ويؤدي ذلك إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والجوع. [1]

المبحث الثالث: تحديات الأمن الغذائي في إفريقيا:

هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي في الدول الإفريقية نورد أهمها فيما يلي:

أولا: الدور الهام للأراضي وموارد المياه العذبة:

1. **الدور الهام للأراضي:** يعتبر الوصول إلى الأراضي احد المتطلبات اللازمة للأمن الغذائي مع زيادة عدد الأفراد الذين ينتجون بأنفسهم ما يحتاجونه من غذاء والذين يعتمدون في معيشتهم على الأراضي، إلا أنه لسوء الحظ فان الأراضي في معظم البلدان تعاني من انخفاض في خصوبتها كما تفتقر إلى وجود القدر الكافي من المغذيات، وتشير التقديرات بأنه يحدث تدهور في التربة في 494 مليون هكتار من الأراضي في إفريقيا جنوب الصحراء بسبب التعرية التي تحدث بسبب المياه والرياح إلى جانب التدهور الكيميائي والمادي، أما الأسباب المباشرة الرئيسية فهي إزالة الغابات...، وسوء الإدارة الزراعية لموارد التربة والمياه...، كما يعتبر التصحر مشكلة خطيرة في الأقاليم، وتوضح السجلات أنه يوجد في إفريقيا 319 مليون هكتار من الأراضي معرضة للتصحر بسبب حركة الرمال وغزالة الغابات وتقلب حالات هطول الأمطار، وقد كشفت التقدير الذي قامت به منظمة الأغذية والزارعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشان تدهور الأراضي في الإقليم أن هناك مساحات شاسعة من أراضي البلدان الواقعة شمال خط الاستواء تعاني من مشاكل التصحر الخطيرة، ويقال أن الصحراء تزحف بمعدل سنوي قدره 5 كيلو مترات إلى المناطق شبه قاحلة في غرب إفريقيا في الوقت الذي يختفي فيه 37 مليون هكتار من الغابات والأراضي الشجرية كل عام، وبالنسبة للحكومات ستتخذ تدابير في مجال جمع المياه والري التكميلي في البلدان القاحلة وشبه القاحلة لاستغلال الإمكانات الكبيرة من أجل زيادة أنتاج الأغذية والحد من قابلية نظم الإنتاج للتعرض في أجزاء الأقاليم المختلفة.[2]

---

[1] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المؤتمر الإقليمي الثاني والعشرون لإفريقيا، القاهرة مصر، 2002، على الموقع: https://www.fdo.org، تم الاطلاع على الصفحة الويب بتاريخ 2023/04/12.

2. **أهمية موارد المياه العذبة:** نجد للمياه دورا حيويا في تحقيق الأمن الغذائي كما تعتمد التكنولوجيا المكثفة للهندسة الزراعية التي تؤدي إلى حدوث زيادات منتظمة في أنتاج الغذاء العالمي باستخدام أصناف محصوليه وكثيرة الغلة، واستخدام الأسمدة والوسائل الفعالة لمكافحة الآفات، اعتمادا كبيرا على الري من أجل الاحتفاظ برطوبة التربة والتحكم فيها إزاء عدم كفاية الأمطار وعدم إمكانية الاعتماد عليها...، لذلك فان تنمية المياه بأشكالها المختلفة إبتداءا من جمع المياه إلى نظام الري الحديث بالأنابيب يعتبر أمر ضروري في الكفاح ضد الجوع والفقر.

كما أبرزت سلسلة المؤتمرات الدولية بما في ذلك الدورة السادسة للجنة المعينة بالتنمية المستدامة والمنتدى العالمي الثاني للمياه ذلك الصراع المتزايد بين " المياه من أجل الغذاء والتنمية الريفية " و" المياه من اجل الطبيعة " وتشتعل المنافسة على موارد المياه الشحيحة، وخاصة عند ما تكون الحدود الدولية عبر الحدود مصدرا للنزاع حيث قد تؤدي المنازعات إلى صراعات قد تؤثر على سلامة الدور الاقتصادي الذي تلعبه المياه العذبة في الصايد الداخلية والملاحة وتوليد الكهرباء من القوى المائية وفي صيانة التنوع البيولوجي واعتدال الأحوال الجوية المحلية القاسية.

كما يتبين أن كثيرا من المدن في إفريقيا تحيط بها أحزمة خضراء من المحاصيل البستانية عالية الإنتاجية...، فيحتاج نمو الزراعة المرورية حول المناطق الحضرية إلى مساعدة وبخاصة في المناطق التي يوجد بها قضايا صحية وبيئية ومع هذا النمو في الزراعة حول المناطق الحضرية وزيادة الطلب على المياه اخذ المزارعون في البلدان التي تقل فيها المياه في الاتجاه بصورة متزايدة نحو مصادر المياه غير المعالجة أو المعالجة جزئيا من أجل أنتاج الخضروات، وهذا أمر يثير قدرا كبيرا من القل بالنظر إلى ما ينطوي من مخاطر صحية على البيئة...، «كما يتبين وجود مشكلة أخرى تفوق رفع مستوى إمكانات أنتاج الأغذية وهي انخفاض عمليات الصرف، وتوجد مشكلة لها صلة بذلك وهي الملوحة، حيث تغطى التربة المالحة 70 مليون هكتار أو نحو 2% من مجموع الأراضي في إفريقيا...، فان الأراضي التي لا تحصل على الري الجيد تكون عرضة لخطر الملوحة وهذا الأمر يشكل مخاطرة على تطوير الري في الإقليم السوداني الساحلي وفي إقليم الجنوب الإفريقي شبه القاحل».[1]

ثانيا: تأثير تغير المناخ:

يتضح أن أزمة الغذاء في إفريقيا كانت تتفاقم منذ بعض الوقت، حيث يؤدي تغير المناخ إلى تعطيل أنماط الطقس وإلحاق الضرر بالزراعة في إفريقيا، كما كان هذا أيضا عاملا وراء الارتفاع في أسعار المواد الغذائية، حيث وصلت على أعلى مستوياتها منذ ما يقارب 50 عاما، فربما يكون تغير

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **نفس المرجع سابق.**

المناخ تهديد للأمن الغذائي، وهذا ما يلزم حلول طويلة الأمد ومستدامة تسمح للزراعة بالتكيف مع ارتفاع درجة حرارة الكوكب. وفي هذا الصدد يهدف البنك الإفريقي للتنمية وشركاؤه إلى تعبئة مليار دولار لتعزيز أنتاج القمح والمحاصيل الأخرى في لإفريقيا، ويتمثل الهدف من ذلك في مساعدة 40 مليون مزارع على زيادة أنتاجهم من أصناف القمح والأرز وفول الصويا وغيرها من المحاصيل المقاومة للحرارة لإطعام حوالي 200 مليون شخص، وتتمحور هذه الجهود حول الحاجة إلى تدريب المزارعين على الأساليب الجديدة التي تزيد من قدرتهم على الكيف مع آثار تغير المناخ، فلإطعام قارة جائعة وسريعة النمو، يحتاج المزارعون إلى أنتاج المزيد من الغذاء بموارد أقل، مع مواجهة أنماط الطقس المتقلبة والفيضانات والجفاف وانتشار مسببات الإمراض وفقدان التنوع البيولوجي.

فيواجه المزارعون في إفريقيا جنوب الصحراء التحديات المشتركة المتمثلة في تغير السريع للمناخ وسوء التغذية وتزايد عدد السكان ويحتاجون إلى محاصيل أكثر مرونة وإنتاجية ومغذية أن أرادوا مواجهة هذا التحدي إذ يجب إجراء هذا التغيير بسرعة وعلى نطاق واسع، حيث يمكن أن يقضي تغيير المناخ على 15% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030...، [1]

ثالثا: تطور التكنولوجيا:

تبين أن نصف القرن الماضي شهد تقدما كبيرا في التكنولوجيا الزراعية والإنتاجية، فلا يزال الوصول إلى التكنولوجيات التقليدية بعيدا عن إمكانيات الكثير من المزارعين في إفريقيا، ويظهر هذا من التدني الكبير في مستوى استخدام الأسمدة في إفريقيا، نحو 19 كيلو غرام لكل هكتار سنويا بالمقارنة بنحو 100 كيلو غرام / هكتار في شرق آسيا و230 كيلوغرام / هكتار في غرب أوروبا، وتعتبر التكنولوجيات الزراعية القائمة على العلم ضرورية ليس فقط من أجل زيادة الإنتاجية ولكن كذلك من أجل تطوير استراتيجيات ما بعد الحصاد مثل التخزين والمعالجة والتغليف ووضع العلامات ومراقبة جودة الأغذية والمعرفة التطبيقية بالتغذية، ونقل الأغذية بطريقة تضمن القيمة المضافة، إلا أنه في إفريقيا تنشأ المشاكل بسبب التطور المحدود في مجال تسويق المداخلات ونظم الائتمان، وارتفاع تكاليف النقل والطرق غير الجيدة وصغر حجم التجارة، أما بالنسبة للمزارعين الذين يمارسون الزراعة المعيشة فهم يعانون من نقص كبير في دخولهم التي تمكنهم من الحصول على المداخلات التي تلزمهم.

رابعا: عولمة التجارة:

---

[1] النزاع الحالي وخطة للأمن الغذائي في إفريقيا، 2022، على الموقع:https://www:aFdb:org .
AFrikaDevelopment Bank، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/05/06.

بالنسبة لإفريقيا هناك موضوع رئيسي يتمثل في كيفية التأكد من أن تحرير التجارة في الأغذية والزراعة يساهم في تنمية الزراعة داخل القارة الإفريقية وهو ما يعد أمر ضروري لضمان الأمن الغذائي والاستخدام للموارد الطبيعية، حيث أن عولمة التجارة الدولية في الزراعة تعود بالمكاسب على الرفاهية العامة كما سيكون لذلك أثراً كبيراً على التنمية الإفريقية حيث أن الدول الإفريقية لا تملك سبل المنافسة بالمقارنة مع اقتصاديات دول الشمال ويرجع ذلك إلى قاعدتها الصناعية المتخلفة وقاعدتها التكنولوجيا الضعيفة المنافسة من قبل مصدري المنتجات الزراعية الأخرى.[1]

خامسا: سلامة الأغذية والحق في الحصول عليها:

نادرا ما تكون قضايا سلامة الأغذية لا يفكر فيها أغلبية البشر وصناعة الأغذية على السواء، فقد أدت كوارث مرض الحمى القلاعية وأثر أزمة الديكسين عام 1999وأثناءها، ومرض الاعتلال المنحي ألإسفنجي جنون البقر، إلى إضعاف ثقة الناس في سلامة الأغذية المعروضة على المستهلكين في جميع أنحاء العالم، ومن الضروري أن تظل الأغذية التي تقدم للاستهلاك البشري منتجاله قيمة المميزة وخصائصه ذات الجودة الرفيعة بما في ذلك مطابقته للمواصفات الصحية، وفعاليته وسلامته وقيمته الغذائية.

كما تقوم هيئة الدستور الغذائي تحت رعاية مشتركة من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بوضع حدود قصوى للمخلفات مع تحديثها بانتظام بالنسبة للمبيدات والعقاقير البيطرية، كما تحدد مستويات قصوى للملوثات والتكوسين، وتقوم الهيئة بوضع مبادئ لتحليل مخاطر الأغذية الناتجة عن التكنولوجيا الحيوية الحديثة، وتضع خطوطا إرشادية لإنتاج ومعالجة الأغذية المنتجة عضويا ووضع العلامات عليها وتسويقها بما في ذلك أنتاج الثروة الحيوانية ويركز إطار الاستراتيجي الذي أقر هذا الصدد تركيزا كبيرا على قضايا سلامة الأغذية خاصة في إفريقيا ...،

من خلال ما ذكر سالفا نجد أن تلك أمور تؤثر في قدرة إفريقيا على تلبية الاحتياجات الغذائية لشعوبها والإبقاء على مواردها في حالة جيدة للأجيال القادمة، كما يتعين على الحكومات الإفريقية أن تدرك أن حق الإنسان في حصول على الغذاء تتبعه هذه الحقوق للأفراد والتزامات على الحكومة باحترام وحماية وتلبية هذا الحق..، كما كان التركيز على الحق في الحصول على الغذاء جزءا مهما في إستراتيجية الأمن الغذائي طويلة المدى في القرن الإفريقي التي أقرها فريق هام برئاسة مدير عام منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة.[2]

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **نفس المرجع سابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

سادسا: قصور السياسات الاقتصادية والتبعية الاقتصادية:

يعتبر هذين العاملين تحديا للأمن الغذائي، حيث لازالت معظم الدول النامية تعاني من ربط اقتصاداتها بغرب، نتيجة لسياسة استعمارية قديمة والتي فرضت على هذه الدول التخصص وتركيز الإنتاج في مواد غذائية دون أخرى تهدف أساسا إلى تصديرها إلى هذه الدول المتقدمة، والتي في الحقيقة لا تشكل السلع الغذائية الأساسية التي يعتمد عليها الفرد للغذاء، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تلعب دورا مهما في [1] تعميق حبور التبعية الاقتصادية من خلال تحويل أسواق الدول المتخلفة إلى أسواق استهلاكية منتشرة على نطاق واسع فهذه الدول تجد نفسها دائما عاجزة عن تحقيق أمنها الغذائي الذي يكون تابعا للدول المتقدمة، وبالتالي فحالة حدوث أي أزمة غذائية ستجد هذه الدول نفسها المتضررة الأولى والأكثر بالرغم من إمكانية خروجها من هذه الدوائر نتيجة توافرها على موارد وإمكانيات هائلة من شأنها أن تحقق لها أمنها الغذائي، لا بل أكثر من ذلك وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي.[2]

خلاصة:

بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها القارة في الآونة الأخيرة، إلا أن مشكلة الأمن الغذائي لاتزال سمة من سمات القارة الإفريقية، فليست بالضرورة مشكلة الأمن الغذائي قصورا في العرض الغذائي وإنما ترتبط بأسباب عديدة أكثر عمقا تتعلق بممارسات حكومية ومؤسسية غير قادرة على تعامل أو حل هذه المشكلة الغذائية ومن الأسباب نجد الفقر وارتفاع معدل نمو السكان وكذلك انخفاض إنتاجية الزراعية وغيرها، ومع العمل على وضع حد للفقر والمجاعة وتوزيع عادل للدخل وتثمين الموارد البشرية تبقى على العموم التحديات الهامة والرئيسية في كل مجتمعات.

---

[1] هاجر خلافة، « الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، جامعة الحاج لخضر باتنة »، **دفاتر المتوسط**، ص 28.

[2] **المرجع نفس**، ص 29.

الفصل الثالث: إستراتيجية التمور الجزائرية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا.

تمهيد:

أولت الجزائر اهتماما كبيراً بالقطاع الفلاحي باعتباره أحد القطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية، إذ تعتبر التمور من الدعائم الأساسية للنشاط الزراعي في المناطق الجنوبية والواحات وذلك لما لها من وزن اقتصادي واجتماعي لسكان المنطقة باعتبارها من أهم مصادر الدخل، وتساهم في زيادة الناتج المحلي وجلب العملة الصعبة للبلد، ومن هنا سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع أنتاج واستهلاك وتسويق التمور في الجزائر، خصائص التمور الجزائرية، واقع استهلاك التمور الجزائرية في إفريقيا.

المبحث الأول: واقع إنتاج واستهلاك وتسويق التمور في الجزائر:

تحظى التمور الجزائرية بمكانة مرموقة محليا ودوليا بفضل الإنتاج الوفير والجودة العالمية في قيمتها الغذائية فضلاً عن كونها منتجات بيولوجية بحته خالية من أي مواد كيماوية ضارة.

المطلب الأول: واقع إنتاج التمور في الجزائر:

تملك الجزائر مساحات واسعة من مزارع النخيل التي تحتوي على العديد من النخيل المنتجة لأصناف مختلفة من التمور.

وإدراكاً منها بأهمية هذا المنتوج فقد أدرجت الحكومة الجزائرية زراعة النخيل ضمن الزراعات الإستراتيجية التي توفر فرصاً هائلة لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي.[1]

ورغم أهمية زراعة النخيل بالجزائر إلا أنها تواجه العديد من العوائق مثل صغر المساحات المزروعة بشكل يحد من تطبيق التقنيات الحديثة ويؤثر على إنتاجية النخيل، كما تتعرض أشجار النخيل لأفأت عدة كالبيوض ودودة التمر التي تقضي على الكثير من الإنتاج، [2] حيث قامت المصالح الفلاحية بالتنسيق مع محطة وقاية النباتات والمهنيين من معالجة 1.014 مليون نخلة من شتى الأصناف ضد الحشرات، وذلك في إطار تنفيذ برنامج الوقاية ضد آفات النخيل وكذلك فبما يخص حماية عراجين التمر من التقلبات الجوية التي قد تؤدي إلى إتلاف المنتوج، كما تم إعادة الاعتبار لمزارع النخيل التي تضررت في مناطق الإنتاج الرئيسية في ولاية وادي سوف وورقلة وبسكرة نتيجة ظاهرة صعود المياه الجوفية التي تسببت في الفضاء على 1.2 مليون نخلة خلال العشرين سنة الأخيرة ما دفع الحكومة بدفع 400 مليون دولار لتنفيذ مشروع لجر المياه خارج مناطق الإنتاج الزراعية للتمور، [3]وصعوبات أخرى تخص الحصول على المدخلات بأسعار معقولة وكذلك الحصول على التمويل بشروط مشجعة، كما يواجه منتجوا التمور عقبات ذات صلة بجمع وتخزين وتوضيب ونقل المنتوج.

---

[1] أبوبكر بوسالم، محمد هبول، « أهمية أنتاج التمور في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة قياسية للفترة (1990-2016)" »، **الأفاق للدراسات الاقتصادية**، العدد الثالث، 2017، ص 249.

[2] عبد الرحمان مغاري، مختار صابة وآخرون، « واقع فرع إنتاج وتصدير التمور بالجزائر وإمكانيات تطوره المستقبلي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر»، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، 2018، ص 12.

[3]سلوى عربية، « الإستراتيجية التسويقة الفعالة لمنتجات التمور كبديل تنموي في الجزائر »، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، جامعة المسيلة، العدد 02، 2017، ص 445.

بذلت السلطات العمومية لتطوير فرع إنتاج التمور الكثير من الجهود وتجسدت هذه الجهود المبذولة في إتخاذ جملة من الإجراءات الداعمة للقطاع الزراعي مثل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية، أنشاء الصندوق الوطني لضبط وتنمية الفلاحية، اعتماد الرواق الأخضر ومنح قرض الرفيق.[1]

كما تعد الجزائر من أبرز الدول في زراعة النخيل وإنتاج التمور في العالم وهذا بفضل الظروف المناخية الملائمة في الصحراء الجزائرية، حيث بلغت المساحة الإجمالية للنخيل بالجزائر 180 ألف هكتار نهاية سنة 2013 بثروة إجمالية قدرت بحوالي 21.2 مليون نخلة بتقريب، منها 14 مليون نخلة منتجة، ومنها 40% منتجة " لدقلة نور"، كما يبلغ عدد المنتجين حوالي 26 ألف منتجاً، كما تم التصريح بالأرقام الرسمية لمديرية تنمية المزروعات بوزارة الفلاحة أن المساحات المزروعة بالنخيل انتقلت من 100 ألف هكتار سنة 2000 إلى حوالي 200 ألف هكتار سنة 2013 على المستوى الوطني بإجمالي يفوق 21 مليون نخلة موزعة على حوالي 120 ألف مزرعة على مختلف الولايات المنتجة للتمور كما أن الجزائر أنتجت في سنة 2015 أكثر من 690 ألف طن سنوياً من التمور، حيث تصل إلى معدل أنتاج 47 كيلوغرام في النخلة الواحدة فقد يمكنها مضاعفة هذه الكمية من الإنتاج وتحقق من خلالها الاكتفاء الذاتي إذ تم استغلالها استغلالا حسنا، حيث يمكن استغلال الفائض في التصدير الشرعي، كما يمكن تنشيط عمليات تصنيع التمور في البلدان المنتجة بهدف استغلال الفائض والتالف من التمور واستغلال الأمثل لهاته الصناعات التحويلية مثل: السكر ودبس والخل وغيرها.[2]

المطلب الثاني: تسويق التمور في الجزائر:

بعد نهاية العملية الإنتاجية تعتبر المنتجات سلعا قابلة للاستهلاك والتداول أو منتجات وسيطة يمكن تحويلها، إلا أنه حتى يتحقق هدف المنتج يجب تسويق وترويج الفائض من الإنتاج وذلك عبر شبكات تسويق مختلفة.

1. **التسويق الداخلي (المحلي) للتمور**: نجد أن عملية تسويق التمور على المستوى الداخلي تعتمد على الاكتفاء الذاتي للمنتج، حيث يكون حجم المبيعات غير محدد الكمية، مما يصعب التعرف على الكمية الإجمالية للمبيعات، وعملية البيع متعددة وحرة

---

[1] عبد الرحمان مغاري، مختار صابة (وآخرون)، **نفس المرجع السابق**، ص 12.

[2] عربية سلوى، **نفس المرجع السابق**، ص 455.

وفي أغلب الأحيان تتم داخل مكان الإنتاج وبهذا لا يتم التصريح بالكميات المنتجة والمباعة من التمور.[1]

فيعتبر منتوج التمور منتوجا أساسيا لكثير من الجزائريين وبالأخص سكان الجنوب الجزائرية، كما يزداد الطلب على المنتوج على المستوى الوطني في بعض المواسم لاعتبارات دينية كما هو الحال في شهر رمضان المبارك، ويتبين كذلك أن أزيد من 50% من الأنتاج الوطني من التمور تستهلك على المستوى المحلي سواء للإستهلاك البشري والحيواني، ولا تجد طريقها إلى الأسواق الخارجية وذلك بسبب انمعظم المصدرين الجزائريين يكتفون بتصدير صنف " دقلة نور " نظرا لإمتلاكه سمعة عالمية على مستوى الأسواق الدولية، في حين كان بإمكان تصدير أنواع أخرى لا تقل جودة ونكهة تنتظر الترويج والتشهير بها ومن بين هذه الأصناف نجد مثلا " الغرس " و " طفزوين " وغيرها، كما أن هناك أصناف من التمور من خصائص إستهلاكها أنها تستهلك في المراحل الأولى من نضوجها مما يعني أنها موجهة إلى الأسواق المحلية أكثر منها إلى الأسواق الدولية.[2]

2. **المسالك التسويقية للتمور (قنوات التوزيع):** تعتبر قناة التوزيع هي الطريق التي تأخذها السلعة لكي تصل إلى المستهلك، ويعتبر اختيار قناة التوزيع وحل المشاكل المتعلقة بها من أصعب المهام التي تقع على عاتق رجال التسويق، وتتعد قنوات تسويق التمور على حسب عدد المتعاملين وتنسب القناة إلى طبيعة ومجرى المنتوج في عملية[3] التسويق ويمكن تصنيفها كالآتي:

1- **القناة القصيرة:** وهي أقصر قنوات التوزيع ولا يتدخل فيها الوسطاء بعدد كبير حيث نميز حالتين:

الحالة الاولى:

المنتج ⟵ المستهلك

ومنها يتم البيع مباشرة بين المنتج والمستهلك حيث تهتم بكميات محدودة من التمور والمستعملة على المستوى المحلي مثل: التمور اللينة ذات النوع المشترك رطب، منقر.

الحالة الثانية:

---

[1] عمر عزاوي، إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر، ورقة بحثية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، **مجلة الباحث**، 2002.

[2] سليمان د حو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات – دراسة واقع تسويق في الجزائر**، (مذكرة دكتوراه، تخصص علوم تسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم علوم تسيير)، 2016، ص 250.

[3] **المرجع نفسه**، ص 252.

المنتج ← تاجر التجزئة ← المستهلك

ونجد هذه الحالة عند تجار التجزئة الكبار الذين يشترون مباشرة من المنتجين وقد يقوم المنتج ببيع محصوله من التمور في الأسواق المحلية لتجار التجزئة الذين يبيعون لحساب المنتج نفسه، كما انفي غالب الأحيان يبيع المنتجون المحصول مباشرة وهو ما يزال في النخيل وهو ما يسمى بالتخريص، كما يمكن القول انهذا النوع من القناة تخص غالبا التمور الجديدة التي لم يمسها أي تكييف أو تجهيز، وتوجد هناك أنواع من البيع المباشر للتمور والتي جهزت بطريقة تقليدية، فهذا البيع يكون بيع مباشرة أو عن طريق وسطاء البيع بالتجزئة في بيع التمور، ويكون بيعها بكميات محدودة.[1]

2- **القناة المتوسطة والطويلة:** نلاحظ أن عملية التبادل تحتاج إلى أن تهاج مسالك واسعة مثل القناة المتوسطة والطويلة، حيث أن هاتين الأخيرتين تحلان مشكل القناة القصيرة وزيادة عدد المتعاملين مثل المفاوضين ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

مسار تسويق المنتوج عبر القناة المتوسطة:

المنتج ← تجار الجملة ← تجار التجزئة ← المستهلك

مسار تسويق المنتوج عبر القناة المتوسطة والطويلة:

المنتج ← وسيط ← تاجر الجملة ← تجار التجزئة ← المستهلك

يتضح من الشكل التالي أن القناة المتوسطة يدخل فيها متعامل جديد وهو المفاوض الذي يعمل على إيجاد منافذ لتصريف المنتوج إلى الوكيل ثم إلى التجار وأخيرا المستهلك كما أن القناة الطويلة، يتوسع فيها عدد المتعاملين حيث المنتج يقوم ببيع منتجاته في الحقل قبل حينها عن طريق عملية التخريص...، [2]

وللحديث عن أسواق التمور المحلية فنجدها متعددة بين المنتج والمستهلك ويختلف نوع السوق باختلاف البعد المكاني بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك واختلاف نوع الوسطاء الذين يتعاملون فيها، [3] ومن الأسواق القرية وتقام هذه الأسواق بصفة دورية في القرى في أحد أيام الأسبوع

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 230.

[2] عمر عزاوي، **نفس المرجع سابق**، ص 45.

[3] سليمان دحو، **نفس المرجع سابق**، ص 245.

ومنها كذلك أسواق الجملة وتوجد في المدن مثل أسواق بسكرة والوادي وغرداية، وكذلك أسواق تجزئة وتنتشر هذه الأسواق في القرى والمدن ويتم التعامل بين المزارعين والتجار من جانب ومع جمهور المستهلكين في الجانب الآخر للتعامل.[1]

المبحث الثاني: خصائص التمور الجزائرية:

نجد أن المنتجات من التمور تتميز بالتعقيد من حيث الظروف الطبيعية المناسبة لزراعتها ذات الارتباط بعوامل المناخ والمياه والتباعد النسبي لإمكان تواجد الواحات عن بعضها البعض، فمن خلال هذه العوامل أفرزت تنوع وتباين في أنواع التمور واختلافها من منطقة صحراوية إلى أخرى حيث نجد منطقة الجنوب الشرقي في الجزائر من أجود الأماكن لزراعة النخيل، كما تعرف التمور على أنها فاكهة موسمية غنية بالفيتامينات والمعادن ذات أشكال بيضوية وكروية فهي ذات قيمة غذائية واقتصادية في غاية الأهمية.

المطلب الأول: أصناف التمور الجزائرية:

إذ تطرقنا للحديث عن التمور الجزائرية فنجدها تتميز بالتنوع ومتعددة الأصناف وتختلف حسب مناطق الجنوب الشاسع وتنقسم هذه المناطق إلى قسمين رئيسيين وهما منطقة الجنوب الغربي والتي تضم واحات مناطق توات، فوارة، الساورة، ومنطقة الجنوب الشرقي التي تضم واحات مناطق الزيبان، وادي سوف، وادي ريغ، وغيرها.[2]

كما يوجد في الجزائر حوالي 800 صنف من أصناف التمور، يمكن تصنيف أهمها كالآتي:

---

[1] **المرجع نفس**، ص 255.

[2] أحمد بن عياشي،« الجودة في إنتاج التمور في الجزائر: بين الواقع والمتطلبات »، **رؤى اقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص 38.

الشكل 03: تصنيف أنواع التمور في الجزائر.

المصدر: عمر عزاوي، « إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر»، **مجلة الباحث**، العدد 01، 2002، ص 5.

المطلب الثاني: خصائص أصناف التمور الجزائرية:

تعرف التمور الجزائرية باختلاف أسمائها فهي تختلف من منطقة إلى أخرى حسب التقاليد والأعراف الخاصة بكل منطقة، كما تعد صور استهلاكها فهي تؤكل طازجة أو مجففة أو مصنعة في صور عديدة [1]وسنتطرق لتوضيح خصائص أصناف التمور في النقاط الأتية:

1- **التمور اللينة (الرطبة):** ما يميز هذا النوع من التمور احتوائه على نسبة منخفضة من السكريات ونسبة عالية من الرطوبة، وتأخذ ثمارها ألوان مختلفة، وتستهلك في مرحلة الرطب، وهي غير قابلة[2]للحفظ لمدة طويلة دون الاستعانة بوسائل الحفظ ومن بينها: الغرس غير أن الغرس من الأنواع اللينة إلا أنه يمكن انيحتفظ به لمدة طويلة أكثر من سنة دون استخدام وسائل الحفظ كالتبريد، بنت اخبالة، أدلة، حمراية ، تكرمست، ...

2- **التمور النصف جافة:** تتميز هذه المجموعة بإمكانية حفظها لمدة طويلة نسبيا ومن بينها، دقلة نور، تافزوين، تاجوهرت...،

3- **التمور الجافة:** ما يتميز به هذا النوع من التمر أنه عندما ينضج يصبح جافا بالكامل وذات نسبة رطوبة منخفضة، كما يحتوي على نسبة عالية من السكريات ويمكن الاحتفاظ به طبيعيا لمدة طويلة، ومن أبزر أنواعه نجد: دقلة بيضاء، مش دقلة، تين ناصر، دقلة نور (جافة).[3]

الجدول رقم 04: أهم أصناف التمور وخصائصها ومناطق زراعتها.

أصناف التمور	الخصائص	مناطق الزراعة

[1] نجود حمري، كلثوم ألبز، **نفس المرجع سابق**، ص 66.

[2] فرحات عباس،« أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج التمور في الجزائر»، **مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية**، جامعة الجزائر 3، العدد 7، 2012، ص 16.

[3] **المرجع نفسه**، ص 17.

دقلة نور	نصف لينة	صحراء السفلى، بسكرة وادي سوف، ورقلة
غرس	لينة	صحراء السفلى ورقلة ولحجيرة
دقلة بيضاء	جافة	واد ريغ، بسكرة
مش دقلة	جافة	زيبان، واد ريغ
تفزوين	لينة	ورقلة / شبكة
بنت خبالة	لينة	ورقلة / شبكة
آدلة	لينة	شبكة
تيمجهورت	نصف لينة	شبكة / قورارة/ ورقلة
حمراية	نصف لينة	توات / ساورة
تفزة	نصف لينة	تيدكلت
أزرزة	نصف لينة	شبكة
ورقلية	نصف لينة	ورقلة، وادي ريغ
تين ناصر	جافة	تيدكلت، توات
تقربوشت	نصف لينة	توات / قورارة

المصدر: عمر عزاوي، « إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر»، **مجلة الباحث**، العدد 01، 2002، ص 45.

فمن خلال ما تم ذكره يمكن أن نقول أن التمور الجزائرية تتميز بمميزات وخصائص ولما تحتويه من مكونات غذائية مفيدة لجسم الإنسان ومصدراً غنيا بالطاقة لارتفاع نسبة السكريات الكافية للجسم، كما تتميز بإمكانية خزنها لفترات طويلة وغيرها من خصائص، كما تبقى عديد العناصر المكملة الأخرى للرفع من مستوى الجودة وتنافسية هذا المنتج الهام، كونه يشكل إحدى أبرز الصادرات خارج

قطاع المحروقات وذلك لضمان تحقيق الجودة إضافة إلى الوفرة المؤدية إلى الرفع من مستوى الطاقة الإنتاجية (كما ونوعا) وهذا للاعتماد عليه كمنتج يساهم في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي ومن خلال الجدول التالي نوضح نسبة المحتويات الغذائية للتمر.[1]

الجدول 05: نسبة المحتويات الغذائية للتمر

المحتوى	السكريات	البروتين	الدسوم	الفيتامينات والألياف	مواد أخرى
نسبة %	88-63	5.6-2.3	5-2.5	11.5-6.4	10.1-8.8

المصدر: قاعدة البيانات الغذائية لوزارة الزراعة الأمريكية.

يعد التمر غذاء متكامل حيث أنه مصدر هائل للطاقة الحرارية لمحتواها السكري (88%) ويسمى التمر أحياناً بالمنجم لكثرة العناصر المعدنية التي يحتويها، كما يحتوي على كميات معتبرة من البروتينات والفيتامينات ونسبة قليلة من الدهون حيث أنها لا تؤثر بالسلب على جسم الإنسان.

المبحث الثالث: واقع استهلاك التمور الجزائرية في إفريقيا:

للحديث عن واقع استهلاك التمور الجزائرية في إفريقيا سنتطرق لوجهة صادرات الجزائر من التمور وإلى واقع صادرات الجزائر من التمور لإفريقيا، وإلى واقع استهلاك التمور الجزائرية في إفريقيا.

المطلب الأول: وجهة صادرات الجزائر من التمور:

للحديث عن وجهة صادرات الجزائر للتمور نجد أوروبا أكبر سوق لتصدير التمور الجزائرية، حيث يتمركز أكبر طلب على التمور الجزائرية في فرنسا بسبب تواجد جالية جزائرية ومغاربية مسلمة كبيرة بهذا البلد، فالتمر بالنسبة لمسلمي أوروبا يعتبر رمزا ثقافيا لا يمكن التخلي عنه، أما الفئات الأخرى من الفرنسيين فتستهلك التمور لأسباب غذائية، كما نجد أن السوق الأوروبية تستورد وتستهلك نوع رئيسي من التمور وهي " دقلة نور "، [2]ويرجع ذلك للقدرة الشرائية أي ارتفاع الدخل والمستوى المعيشي، مما يسمح بإقتناء أصناف من التمور سعرها مرتفع نسبيا، [3]وكذلك للقرب الجغرافي حيث تعتبر دول غرب اوروبا من أقرب الدول من حيث الجغرافيا خاصة مع دول شمال إفريقيا التي تعتبر من أهم الدول المنتجة للتمور

[1] أحمد بن عياشي، **نفس المرجع سابق**، ص 33.

[2] عبد الرحمان مغازي، مختار صابة، و آخرون، **نفس المرجع سابق**، ص 29.

[3] سليمان دحو، **نفس المرجع سابق**، ص 276.

وهذا يجعل المنتوج يصل في مدة قصيرة وهذا لا يعرض المنتوج للتلف مع إمكانية توفير هياكل تخزين التمور.[1]

الملاحظ أن الجزائر استطاعت إلى حد ما تنويع زبائنها فبعد أن كانت قرابة 90% من صادراتها من التمور تتجه نحو فرنسا، فاتخذت بتنويع مجالات التصدير من خلال فتح أسواق جديدة في بلدان عدة في أوروبا وأسيا وأمريكا، والدول الإفريقية، [2] فبخصوص الدول الإفريقية نجد الجزائر تصدر لهذه الدول صنف دقلة نور ولكن بكميات قليلة مقارنة مع صنف التمور الجافة الذي يصدر بمختلف أنواعه وخاصة دقلة نور (جافة) ومش دقلة والقرباعي وغيرها...،

حيث نجد هذا النوع يتميز بوفرته فهو من الأصناف مبكرة النضج وكذلك قلة استهلاكه بالنسبة للفرد الجزائري، كما يتميز بقيمة غذائية عالية، وكذلك بانخفاض سعره حوالي 120 دج أي جعله في متناول الفئات المستهلكة للتمور في إفريقيا فهو أقل سعر من تمور " دقلة نور " فضعف القدرة الشرائية للمستهلك الإفريقي لا تمكنه من اقتناء هذا النوع من تمور دقلة نور وكذلك عدم توفر الظروف الملائمة لنقل والتخزين، فيعتبر النقل من أهم الوظائف في تسويق المنتوج، وكذلك قلة المخازن المناسبة لعملية التخزين حتى لا يتعرض المنتوج للتلف وهذا ما يوضح الفرق بين استهلاك وتصدير التمور الجافة للمستهلك الإفريقي، [3]حيث تصدر التمور الجافة للدول الإفريقية في أكياس عادية، فكونها جافة لا يعرضها التخزين او النقل للتلف، فنجد الأفارقة يفضلون هذا النوع من التمور لإمكانية تخزينه لوقت طويل فهو زاد العائلات الإفريقية، وبين تمور " دقلة نور " التي تتميز بظروف استهلاك خاصة ولا تتوفر هذه الظروف لدى المستهلك الإفريقي.[4]

المطلب الثاني: واقع صادرات الجزائر من التمور لإفريقيا:

تسعى الجزائر لتطوير صادراتها من التمور ولتنشيط صادراتها خارج المحروقات، في هذا إطار أوجدت الجزائر جملة من الأجهزة التي تساعد على تحسين مستوى صادرات البلد والتي من بينها صادرات قطاع الزراعة والمنتجات الغذائية، ومن بين الهيئات التي تعمل في هذا يا تجاه ، مي الجمارك

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 277.

[2]عبد الرحمان مغازي، مختار صابة، (وآخرون)، **نفس المرجع سابق**، ص 29.

[3] سليمان دحو، **نفس المرجع سابق**، ص 277.

[4] سهيلة جديدي، خولة دبيلي، **المساهمة في دراسة الخصائص المورفوفيزيولوجية لخمس أصناف من التمور في منطقة وادي سوف**،(مذكرة ماستر، تخصص بيولوجيا وتثمين النبات، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوداي كلية علوم الطبيعية والحياة) ، 2017، ص 44.

الجزائرية، الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، برنامج (OPTIME EXPORT)، الصندوق الخاص التطوير الصادرات، كما أسما المصدرون الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين.

تعتبر التمور الجزائرية من أجود أنواع التمور لما تحتويه من قيمة غذائية ما يؤهلها لتكون أبرز منتوج يمكن الاعتماد عليه في حلقة التصدير.

فقد توصلت جريدة النصر مع عدد من المنتجين والمصدرين والخبراء حيث أكد الخبير والمستشار المتخصص في قطاع التمور " علي جودي " أن الجزائر تمتلك قدرات وإمكانيات هائلة لمضاعفة حجم صادراتها بالنظر إلى وفرة الإنتاج الوطني من هذه المادة التي تنتج حوالي 1.2 مليون طن من التمور سنويا، مشيراً إلى أن الجزائر مصنفة في المرتبة السابعة من مصدري التمور عالميا والمرتبة الرابعة من حيث حجم الإنتاج.

كما ذكر المدير السابق للديوان الوطني للتمور أن الجزائر تتوفر اليوم على أكثر من 20 مليون نخلة على مستوى 17 ولاية منتجة للتمور بفضل الاستثمارات الكبيرة التي جاءت نتيجة الاستثمارات الناتجة عن الدعم الفلاحي، بعد إن كان عددها لا يتجاوز 8 ملايين نخلة في الثمانينيات. [1]

الفرع الأول: إحصائيات صادرات التمور التي تمت مقايضتها بمنتجات مختلفة:

تمتلك الجزائر حدود مع دولتي مالي والنيجر ونظراً للروابط المشتركة التي تجمع بينهم مما سمح بظهور نوع من التبادل التجاري بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر وذلك بما يعرف بتجارة المقايضة عن طريق مقايضة سلعة بسلعة، حيث نجد الجزائر تصدر سنويا كميات معتبرة من التمور الجافة وتستورد منتجات مختلفة منها الشاي الأخضر، والتوابل وغيرها...، كما تتم عملية المقايضة في أربع ولايات من الجزائر منها أدرار، تندوف، تمنراست، إليزي وسنتطرق من خلال الجدول التالي إلى بعض الإحصائيات عن صادرات التمر التي تمت مقايضتها بمنتجات الدول الأخرى.[2]

---

[1] جريدة النصر الالكترونية، تحتل صدارة أجود أنواع التمور: نحو مضاعفة تصدير " دقلة نور " إلى الأسواق العالمية، إعداد مقال : عبد الكريم أسابع، نشر بتاريخ 16 أفريل 2023، عل الموقع: **https://www.annasronline.com** **annasr.journal@gmail.cm./** ، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 05/10/ 2023.

[2] عبد الله سياح، عثمان قرافي، **واقع تصدير المنتجات الفلاحية في الجزائر**، (مذكرة ماستر، تخصص العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار)، 2017، ص 58.

شهدت المبادلات التجارية الحدودية لولاية أدرار تطورات مختلفة، ولتوضيح هذه التطورات ندرج أنواع وكمية البضائع المخصصة للمبادلات التجارية الحدودية بين ولاية أدرار ودولتي مالي والنيجر من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم 06: أنواع كمية البضائع محل تجارة المقايضة.

المصدرة	الكمية (كغ)	المستوردة (كغ)	الكمية (كغ)
2016			
تمر جاف	**10.163.000**	**التوابل**	**5.550**
		الشاي الأخضر	**646.000**
		الحنة	**10.500**
		المانقا	**2.546.240**
2017			
تمر جاف	**9.751.000**	**التوابل**	**4.370**
		الشاي الأخضر	**520.060**
2018			
تمر جاف	**10.896.000**	**الشاي الأخضر**	**929.025**
2019			
تمر جاف	**11.205.000**	**الشاي الأخضر**	**906.530**
2020			
تمر جاف	**9.962.200**	**الحنة**	**7.750**
		الشاي الأخضر	**462.490**
		الذرة البيضاء	**10.000**

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على إحصائيات من مديرية التجارة بولاية أدرار.

يتضح من خلال الجدول المتعلق بأنواع وكمية البضاعة محل تجارة المقايضة أن عملية التصدير اقتصرت على التمر الجاف إذ أن حتى الكميات المصدرة من التمر الجاف لم تتجاوز 11 مليون كغ، وكانفيه تباين حيث كانفي سنة 2016 قدرت ب 10.163.000 كغ، وقد انخفضت إلى هذا

[1] عبد الهادي بغباغة، علال صادقي، **تجارة المقايضة مع دول مالي والنيجر وتأثيرهما على الأداء المالي للمؤسسات: دراسة حالة لعينة من المؤسسات بأدرار**، (مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية ومحاسبية، جامعة أحمد دراية أدرار، قسم علوم تجارية)، 2021، ص 44.

الرقم 9.571.000 كغ سنة 2017، ثم ارتفعت الكمية سنة 2018 و2019، حيث انسنة 2019 هي السنة التي تم تصدير أكبر كمية من التمور الجافة وهذا راجع إلى وفرتها، وفي سنة 2020 انخفضت الكية المصدرة وهذا راجع لاستهلاك غالبية المنتوج وكذلك بظهور كوفيد 19 في هذه السنة إذا أنه أثر على عملية المقايضة بسبب غلق الحدود لأسباب صحية إلى غاية سبتمبر، إذ أن هذه الكمية كانت فقط لثلاثي الأخير لسنة 2020، إذ قدرت بحوالي 9 ملايين كغ إذ تعتبر هذه الكمية في تقارب مع الكميات المصدرة في السنوات السابقة...، [1]

الجدول رقم 07: قيمة البضائع محل تجارة المقايضة.

المصدرة	القيمة (دج)	المستوردة (كغ)	القيمة (دج)
2016			
تمر جاف	**179.860.600.00**	**التوابل**	**748.600.00**
		الشاي الأخضر	**153.520.000.00**
		الحنة	**1.151.687.00**
		المانقا	**102.893.000.00**
2017			
تمر جاف	**169.268.000.00**	**التوابل**	**2.845.900.00**
		الشاي الأخضر	**109.136.600.00**
2018			
تمر جاف	**190.140.000.00**	**الشاي الأخضر**	**205.085.500.00**
2019			
تمر جاف	**197.848.000.00**	**الشاي الأخضر**	**199.492.040.00**
2020			
تمر جاف	**170.970.800.00**	**الحنة**	**102.067.800.00**
		الشاي الأخضر	**562.500.00**
		الذرة البيضاء	**520.000.00**

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على إحصائيات من مديرية التجارة بولاية أدرار.

[1] **المرجع نفسه**، ص 487.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن قيمة البضائع المصدرة والمستوردة هو انعكاس بالنسبة للكمية المصدرة والمستوردة، كما أن النوع المصدر اقتصر على التمر الجاف حيث يتبين لنا على قيمة للمنتوج المصدر المتعلق بنوع التمر الجاف سجلت خلال سنة 2019 ب 197.848.000.00 دج.[1]

الفرع الثاني: طرق تصدير التمور الجزائرية:

بالإضافة إلى ما ذكر سابقا يتبين لنا أن التمور الجزائرية قد تسوق بطرق مختلفة منها الطرق القانونية ومنها الغير شرعية، حيث تتعرض التمور إلى التهريب أو يتم مقايضتها بسلع ممنوعة قانونيا تحولها إلى الدولة.

وحسب ما صرح به رئيس غرفة تجارة الزيبان، السيد عبد المجيد خبزي، بان التمور الجزائرية ضحية مؤامرة يقودها لوبي يهودي موجود بمرسليا يعمل على عرقلة المصدرين الجزائريين للتمور.

كما تتعرض التمور الجزائرية للتهريب عبر الحدود الجنوبية والحدود الشرقية للبلاد، ففي بعض مناطق الجنوب الجزائري تهرب " دقلة بيضاء" إلى دول الساحل الإفريقي حيث يتم مقايضتها بسجائر أمريكية، أما من جهة الشرق فتشهد[2]الحدود مع تونس تهريب كميات معتبرة من التمور حيث تعتبر هذه الممارسات غير قانونية تلحق الضرر بالاقتصاد الجزائري وتحتاج إلى مواجهة من أجل حفظ الثروة الوطنية وجعلها تساهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال سد الفجوة الغذائية كما تساهم في الدخل الوطني.[3]

فالجزائر تسعى لتطوير صادراتها من التمور وهذا يتطلب إيجاد أسواق جديدة، وسعيا لتحقيق هذا الهدف سجلت محاولات من قبل بعض المصدرين لاكتشاف السوق الإفريقية، حيث بدأت مؤخراً تصدر التمور إلى كل من مالي والنيجر، وفي هذا الصدد تم التواصل مع تاجرين لتصدير التمور الجافة لكل من مالي والنيجر، فصرح أحد سائقي شاحنة نقل التمور لتاجر بالمقايضة أنه تصدر التمور الجافة من تمنراست إلى النيجر مرتين في الشهر عن طريق حوالي 250 شاحنة وقد تصل حتى 400 شاحنة

---

[1] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] عبد الرحمان مغازي، مختار صابة، **نفس المرجع سابق**، ص 33.

[3] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

بالتقريب محملة بالتمور تصدر إلى النيجر، وكل شاحنة محملة ب 40 طن من التمر أي تبلغ كمية التمور المصدرة حوالي 16.000 طن في الشهر وتبلغ حوالي 192.000 طن في العام.[1]

كما صرح تاجر بالمقايضة المدعو مازوزي حمزة وهو يصدر التمور الحافة بأنواعها من أدرار إلى مالي، حيث لأقر أن عملية التصدير تتم مرة واحدة في الشهر عن طريق 150 شاحنة فأكثر تصل حتى 300 شاحنة بالتقريب وهناك نوعين من الشاحنات المحملة بالتمور منها من تحمل 29 طن ومنها من تحمل 12 طن أي تقدر كمية التمور المصدرة إلى مالي حوالي 4500 طن بالتقريب في العام.[2]

من خلال الكميات التي تحصلنا عليها من صادرات التمور الجزائرية إلى السوق الإفريقي فيتضح لنا أنها تعد كميات معتبرة إلى حد ما، كما يتضح لنا أن السوق الإفريقي في حاجة إلى هذا الصنف من التمور الجافة ما دام الطلب عليها باستثناء الأصناف الأخرى.

فيعتبر هذا المنتوج أحد العناصر التي توثق العلاقة بين الجزائر وإفريقيا وهذا ما يدعو إلى بناء علاقات تجارية واقتصادية، حيث يجب الرفع من نسبة المبادلات التجارية مع القارة الإفريقية وهذا ما يعزز العلاقات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الإفريقية في سبيل تصدير المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الإفريقية التي لا زالت في حاجة إليها.

طالما أن هذا المنتوج متوفر وهناك الطلب عليه يمكن أن يتحول إلى منتج إستراتيجي، أي يعتمد عليه كمادة أساسية في الأنظمة الغذائية إذ قد يكون بديلا للقمح فمن حيث السعر فهو يتميز بانخفاض سعره على القمح، ومن حيث الوفرة فهو متوفر ويعد من الأصناف مبكرة النضج وكذلك نجده يحتوي على قيمة غذائية عالية.

لنثبت حاجة السوق الإفريقي وخاصة النيجر لمنتج التمور الجافة تطرقنا لعمليات حسابية تبين لنا كمية احتياج الفرد النيجيري لاستهلاك التمر في حياته اليومية.

انطلاقا من عدد السعرات الحرارية الموجودة في 100 غرام من التمر الجاف، إذ تحتوي اونصة واحدة من التمر المجفف على ما يقارب 80 سعرة حرارية.[3]

---

[1] مقابلة مع سائق شاحنة لنقل التمور لتاجر بالمقايضة من تمنراست إلى النيجر، تقرت، 2023/5/15، من الساعة 14:00 إلى 15:00.

[2] مقابلة مع تاجر مقايضة، تصدير التمور الجافة من أدرار إلى مالي، تقرت، 2023/05/15، من الساعة 09:00 إلى 10:00.

[3] السعرات الحرارية في الكربوهيدرات ، على الموقع : https://altibbi.com، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/04/19

فيتبن لنا أن الإنسان البالغ النشيط يحتاج إلى حوالي 2600 سعرة حرارية في اليوم، أي بعملية بسيطة جداً نجد أن الشخص البالغ النشيط يحتاج إلى استهلاك 950غ من التمر الجاف في اليوم لتوفير السعرات الحرارية اللازمة لنشاطه اليومي.[1]

كما يقدر تعداد سكان النيجر لعام 2023 بنحو 24.206.644 نسمة.[2]

من خلال السعرات الحرارية التي يحتاجها الفرد النيجيري في اليوم بنسبة لتعداد السكاني فيتضح أن النيجر تحتاج إلى حوالي 1200 طن يومياً من التمور الجافة لتوفير السعرات الحرارية اللازمة للفئة النشطة المؤثرة بالأحمر في الجدول، وبالتالي تحتاج إلى حوالي 360000 طن في الشهر.

جدول 08: تعداد سكان النيجر

السنة	نسمة السكانية
14-0	13.489.071
29-15	**7.409.867**
44-30	**3.588.286**
45-59	**1.921.903**
74-60	941.751
89-75	187.885
أكثر من 90	2.170

المصدر: موقع سوفت أرابيا، عدد سكان النيجر 2023 وترتيب العالمي للنيجر من حيث الكثافة السكانية، 2023، على الموقع: **https://www.softarabia.com/niger-population**، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/05/14.

فمقارنة مع الكميات التي تصدر إلى النيجر التي تطرقنا إليها في النقطة السابقة التي تقدر ب 16000 طن في الشهر ومع النسبة التي تستهلكها النيجر اليوم بالنسبة للفئة النشطة باستثناء الفئات العمرية الأخرى بناءا على السعرات الحرارية حوالي 12000 طن يوميا من التمور وبالتالي تستهلك

---

[1] الكونسلتو، حاسبة السعرات الحرارية، على الموقع:
https://www.elconsolto.com/calculator/bmrresult?dtlsagerange=51&gender=Male&dtlsweightrange=70&dtlstallrange=170&activity=1.725، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/05/20.

[2] موقع سوفت أرابيا، عدد سكان النيجر 2023 وترتيب العالمي للنيجر من حيث الكثافة السكانية، 2023، على الموقع: https://www.softarabia.com/niger-population، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/05/14.

حوالي 360000 طن في الشهر فيتبين من هذا أن بإمكانها أن تستهلك أكثر، ومن خلال هذا بإمكاننا اليوم أن نخلق من التمور كمادة أساسية للفرد النيجري نظراً لنسبة الكمية المرتفعة التي يستهلكها في حياته، فهذا يدعو أو يجعلنا نفكر في زيادة النسبة في توفير المنتوج، أو تكون لدينا مؤسسات ضامنة بأنها توفر هذا المنتج بشكل دائم طول فترة الاحتياج إليه، وتوفير هذا المنتج بشكل منتظم لا يصدر دفعة واحدة بل في أوقات محددة، وتكون لدينا إمكانيات وهياكل لتخزينها بحيث أنها تبقى متوفرة، وجاهزة للتعامل بها طول العام وبالكمية التي يحتاجها الزبون والشكل الذي يطلبه وهذا كله يجعل المؤسسة تشتغل بشكل كبير جداً، كما أن باستطاعتها التنويع في المنتج وتصدير في أشكال مواد مختلف.

ويتضح من خلال ماذكرناه أن مبرر أنشاء المؤسسة موجود، طالما أن السوق موجودة ولا تعطي احتياجات المستهلك النجيري من خلال العملية الحسابية التي تطرقنا إليها، حيث تبين أن النيجر في حاجة إلى المنتوج بكثرة ومازالت في حاجة إلى تغطية احتياجاتها من التمور.

فإذا أردنا تحويل منتج التمر كمادة أساسية في غذاء الفرد النيجيري هنا باستطاعة المؤسسة تصدير كميات أكبر من الكميات التي تصدر اليوم بسبب الطلب الزائد على المنتجات المتنوعة التي قد تتوالم مع مختلف طبقات المجتمع الإفريقي.

المطلب الثالث: إستراتيجية المؤسسات الناشئة في مجال التمور:

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الناشئة:

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم أسباب النمو الاقتصادي للعديد من الدول، والمتتبع للشؤون الاقتصادية في الجزائر يلاحظ اهتمام النظام الجديد بالقضاء على الاقتصاد الريعي في الجزائر المرتبط بأسعار النفط، من خلال تشجيع الاستثمار المحلي وذلك بدعم المؤسسات الناشئة[1]، فهناك من يعتبرها هي كل مؤسسة حديثة النشأة والتي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.[2]

وحسب القاموس الإنجليزي جاء فيه: " على أنها مشروع صغير بدأ للتو، فمصطلح Start– up تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق، و"up" هو ما يشير لفكرة النمو القوي.

- كما يعرفها بول غرام على أنها " شركة لتنمو بسرعة " [3]

---

[1] خديجة قيرع، **الشركات الناشئة في الجزائر**، (مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة زيان عاشور الجلفة، قسم الحقوق)، 2021، ص 5.

[2] **المرجع نفسه**، ص 6.

[3] **المرجع نفسه**، ص 7.

- فيمكن تعريفها على أنها كل مؤسسة حديثة التأسيس تنمو بسرعة، لها رأس مال محدود، وعدد عمال محدود، وتستخدم التكنولوجيا المتطورة، [1] لإنشاء مؤسسة كفيلة بتصدير التمور لابد أنها تقوم على إستراتيجية في تصدير المنتوج وتعتمد على أساسيات لإنجاح هذا التصدير وتكون بالصورة التالية:
- إنشاء مؤسسة تقوم بإنتاج التمور وتصديرها إلى الدول الإفريقية حيث تعتبر التمور المادة الأولية التي تعتمد عليها المؤسسة في نشاطها، كما تقوم المؤسسة بشراء التمور من المنتجين المحليين، وتركز على التمور ذات القيمة الغذائية مما يجعل المؤسسة تقتصر على أنواع من التمور الجافة نظراً لوفرتها وقلة استهلاكها من طرف المستهلك الجزائري.
- قبل عملية التصدير يجب على المؤسسة أن تحفز نفسها وذلك بالاستفسار حول شروط التعاملات الدولية.
- كما تعمل المؤسسة على دراسة الكمية المطلوبة التي يحتاجها السوق الإفريقي ومقارنتها بالكمية المنتجة لتوفيرها إلى الزبون حسب الحاجة.
- تختار أفضل وجهة للتصدير وأفضل الأسعار للمنتوج.
- وتعمل على تكييف المنتجات مع متطلبات السوق حتى يستطيع المستهلك إقتنائها.
- وتعمل المؤسسة على التحكم في التموين من أجل تلبية طلبات الزبون في الآجال المحددة وذلك من خلال تجهيز المخازن وتهيئتها وفقا للمعايير المتفق عليها والحرص على عدم لإتلاف المنتج، إضافة إلى تجهيز المنتج كما ونوعاً ويكون جاهزاً لتسليمه وفق معايير الجودة المتفق عليها وفي الآجال المحددة.[2]
- تكون المؤسسة تتوفر على وسائل مالية من أجل تحسين أداء عملية التصدير(أموال خاصة، قروض بنكية، قروض التمويل المسبق للصادرات) والمسؤول تجده يحرص على توفير الأموال، حيث بدون توفير الأموال لا يمكن مزاولة نشاط المؤسسة وخاصة التصدير.
- ومن جانب اللوجستيك تتحمل المؤسسة مسؤولية أمور النقل فيما يخص العبور من الدولة المصدرة إلى نظيرتها المستوردة، إضافة إلى كيفية تخزين البضائع، تهتم بتخزينها وتحافظ عليها سواء كانت تمور خام أو منتوجات مصنعة إلى غاية استهلامها من طرف قسم عمليات التصدير بمصلحة التجارة وكذلك تهتم برفع البضائع وتوضيبها.[3]

---

[1] عبد الرزاق بوشارية، يوسف جوادي، (وآخرون)، **المؤسسات الناشئة (Start up) كمحفز لإنشاء مؤسسات ابتكارية – دراسة حالة: الجزائر**،(مذكرة ماستر، ، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي)، 2022، ص 5.

[2] عبد الله سياح، عثمان قرافي، **نفس المرجع السابق**، ص 61.

[3] **المرجع نفسه**، ص 62.

- تحرص المؤسسة على تتبع المنتوج من البداية إلى النهاية، ومراقبة وصول السلعة إلى السوق الإفريقي وتبقى المؤسسة على اتصال مع وكلاء الشحن ومع المستورد حتى استلامه البضاعة.[1]

الفرع الثاني: الغرض من إنشاء المؤسسة:

- تتميز المؤسسات الناشئة بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خيارات إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة.
- تتمتع المؤسسة الناشئة بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، أي تحرص على توفير المنتوج (التمر) بصفة دائمة كلما كان الطلب عليه كلما كانت حريصة على توفيره، فتعتبر مؤسسة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية بحيث تعمل على تغطية حاجيات المستهلك النيجري للتمر عن طريق التصدير.[2]
- المؤسسات الناشة تقوم على هاجس التوسع الكبير ومواصلة النمو بلا حدود، ويوجهها هدف رئيسي يتمثل في التغيير، وجعل العالم مكانا أفضل للعيش، حيث يمكن أن تساهم في ازدهار الاقتصاد الوطني وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك تعزز العلاقات بين الدول في مبادلاتها التجارية كالعلاقات الاقتصادية الدبلوماسية بين الجزائر وإفريقيا.[3]
- تقوم المؤسسات الناشئة على الإبداع والابتكار، حيث أن الابتكار هو الذي ينشئ الثروة ويعطي للمؤسسة القائمة على الابتكار القدرة على المنافسة، من خلال الترويج والتعريف بالتمور الجزائرية وتحسين صورتها على المستوى الدولي عن طريق المشاركة في المعارض الدولية.[4]
- وكذلك الوصول إلى المنتجات الجديدة أي بإمكانها توفير منتوج التمر كمادة خام أو يمكن تصدير الصناعات التحويلية للتمور كعسل التمر، وسكر التمر، والخل وغيرها من

---

[1] مروى بلعيد، **دور إستراتيجية التصدير في الجزائر في تحسين تنافسية المؤسسة – دراسة حالة: مؤسسة سليم حدود" لتوضيب وتصدير التمور طولقة – بسكرة**،(مذكرة ، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2019، ص 46.

[2] زهرة هوار، وئام كروم، **واقع آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة حالة: عينة من المؤسسات الناشئة الجزائرية، (** مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة ابن خلدون تيارت، قسم علوم تسيير)، 2021، ص 36.

[3] مروى بلعيد، **نفس المرجع السابق**، ص 47.

[4] عبد الرزاق بوشارية، يوسف جوادي، **نفس المرجع السابق**، ص 9.

المواد المختلفة والاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية للتمر يؤدي إلى توفير فرص العمل والقضاء على البطالة والزيادة في الدخل وتوفير العملة الصعبة.[1]

- كما أنها تستطيع الوصول إلى زبائن والأسواق الجديدة في وقت أسرع وهذا ما يبرر الحاجة إلى إنشائها للتوجه نحو الأسواق الإفريقية، فتعد هذه الميزة عامل للاستمرارية وبقاء المؤسسات.[2]
- تتميز المؤسسة الناشئة أنها قابلة للاستنساخ أي يمكن لشركة أخرى تستنسخ نفس المشروع في مكان مغاير لتواجدها، وإمكانية مزاولة خدمتها.[3]
- تجاوز السوق الوطنية أو المحلية المشبعة، حيث يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية.[4]
- تعتبر المؤسسة الناشئة أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق التي هي في حاجة إلى منتج أو سلعة معينة مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق المختلفة.[5]
- كما تعتبر المؤسسة الناشئة حلقة وصل بين التاجر والمستهلك حيث يكون التاجر على علم بكل احتياجاته، والاستماع الدائم له.[6]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 10.

[2] مروى بلعيد، **نفس المرجع السابق**، ص 47.

[3] عبد الله سياح، عثمان قرافي، **نفس المرجع السابق**، ص 10.

[4] **المرجع نفسه**، ص 35.

[5] **المرجع نفسه**، ص 36.

[6] **المرجع نفسه**، ص 38.

خلاصة:

يتبين من خلال إحصائيات أنتاج التمور إلى مدى أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري حيث يعتبر من أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الخام، إضافة إلى تقديم منتجات تستخدم كمداخلات في العمليات الصناعية، كما يعتبر منتوج التمور أهم منتوج يمكن تسويقه وتصديره إلى الدول الإفريقية نظراً لما تملكه الجزائر من ميزة نسبة من حيث الكمية والجودة، كما نستنتج أن الدول الإفريقية خاصة (النيجر) في حاجة أكثر لمنتج التمر لاستهلاكها اليومي.

وفي ظل غياب إستراتيجية تسويقية واضحة المعالم من طرف الكثير من المصدرين والاكتفاء بالتصدير العشوائي، هذا يلزم أنشاء مؤسسات ناشئة تكون لها القدرة أكبر على تصدير التمور للنيجر وضمان توفيره وقت الحاجة إليه، وتغطية احتياجاتها مما يساهم في تحقيق أمنها الغذائي.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما تعرضنا له في هذه الدراسة، تبين أن قضية الأمن الغذائي قضية ذات أهمية على أجندة السياسة العالمية، ودلالة ذلك تذهب إلى كون الكفاية والتنوع الغذائي هو تعبير عن أحد مكونات الأمن الإنساني، فمفهوم الأمن الغذائي لم يعد مقتصراً على الكم كما كان سائداً في الماضي بل تطور مفهومه الذي يأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة، فهو المسعى الذي يندرج ضمن صدارة أولويات جميع دول العالم خاصة الدول التي تعاني من الجوع والفقر، حتى لا تكون عرضة للضغوطات والابتزاز السياسي من قبل الدول المنتجة والمصدرة للغذاء الذي يتم التركيز فيه بشكل أساسي على شعبة(القمح)، وبغياب هذا الأمن يترتب عن ذلك أثار سلبية على الدول ذات الفجوة الغذائية الواسعة، وتتعدد هذه الآثار إلى آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية وصحية ما يجعلها تعاني من التبعية الغذائية للدول المتقدمة.

وتعتبر حالة انعدام الأمن الغذائي في مختلف مناطق العالم وخاصة الدول الإفريقية دفعتنا إلى البحث عن الأسباب والتحديات التي تحول دون الوصول إلى تحقيق الغذاء الكافي وهي العناصر التي تساهم في تفاقم الفجوة الغذائية المتمثلة في ارتفاع المعدل السكاني والفقر والجفاف وتغيرات المناخ.

بالإضافة إلى ذلك هناك جملة من العوائق الاقتصادية التي تفاعلت لتحول دون تحقيق الأمن الغذائي في الدول الإفريقية وظلت تزيد من حدة العجز الغذائي مثل الفقر والتخلف الاقتصادي ويظهر ذلك من خلال ضعف وتدني الإنتاج الزراعي في هاته الدول، بسبب نقص التمويل الكافي للمشاريع والبرامج الزراعية وكذلك تدني الاستثمارات في هذا القطاع وعدم إعطائه الاهتمام الكافي كبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما نجد أن أزمة الجوع وسوء التغذية، مع عدم الاستقرار السياسي من خلال الحروب التي أسفرت عنها انتشار الأمراض والفقر والمجاعات والبطالة والهجرة وتروح أعداد كبيرة من السكان، ويظهر القرن الإفريقي، ومنطقة دول الصحراء الكبرى.

فكل هذه التحديات وغيرها التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي، لم يعد بالإمكان تجاوزها او التقليل من آثارها ومخلفاتها السلبية على الغذاء، فهي تحتاج في سبيل مواجهتها تضافر الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي وذلك عبر العديد من الإستراتيجيات والسياسات الرشيدة والبرامج والخطط المدروسة تهدف إلى التقليل من أزمات الغذاء في الدول الإفريقية التي تعاني انعدام الأمن الغذائي من خلال السعي في الاهتمام بالقطاع الزراعي وزيادة الإنتاج بالاعتماد على الإجراءات والممارسات التنفيذية بغرض الوصول إلى التنمية الزراعية التي تعد أحد مكونات التنمية الشاملة من خلال دعم الاستثمارات في المجال الزراعي وتفعيل دور البحوث الزراعية العلمية في رفع الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي.

تعتبر منتجات التمور من أهم منتجات القطاع الفلاحي في الجزائر يمكن الرهان عليها في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات إذ تعد من بين أكثر المنتجات الزراعية الجزائرية تسويقا في الخارج حيث تولي الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة لزراعة النخيل وتعتبرها من الزراعات الإستراتيجية نظراً كبر مساحات أراضي النخيل وخضوعها لمناخ معين وتوفرها على احتياطي كبير من المياه الجوفية، إذ اولت الحكومة الجزائرية اهتماما بالغا للنهوض بالقطاع الفلاحي إذ شرعت بجدية في استغلالا لإمكانيات الاقتصادية التي تتيحها منتجات التمور من خلال الارتفاع الملموس في أنتاجها المؤدي إلى وفرتها وكذلك لاحتوائها على قيمة غذائية عالية قد يعتمد عليها كغذاء أساسي، بالإضافة إلى تسطير إستراتيجية طموحة تعمل على التصنيع الذي سيضاعف قيمة التمور عدة أضعاف بدل من تصديرها كمادة خام والتي ستكون خطوة نحو التنوع الاقتصادي، فكانت إفريقيا وجهة الجزائر لتصدير منتجاتها ومنها منتج (التمور)، باعتبارها تمثل أكثرها استهلاكاً وأقل إنتاجية، حيث تعتبر اكبر بلد إفريقي وعربي وهي جزء لا يتجزأ من إفريقيا ومن مصيرها، وبناء على هذا المفهوم ترى الحكومة الجزائرية أن لا يوجد أي مبرر لغياب دولتنا الجزائرية عن الاستثمار والتمدد في إفريقيا واستغلالا لفرص التي تتيحها أسواقها، وعليه يجب رفع من نسبة المبادلات التجارية مع القارة مستغلة موقعها السياسي والجغرافي، وحضورها الدبلوماسي الوازن في مختلف هياكل الاتحاد الإفريقي.

تعد التمور الجزائرية من أجود أنواع التمور في العالم ما يؤهلها لتكون أبرز منتج يعول عليه في حلقة التصدير، فبدأت التمور الجزائرية مؤخراً بعد انفتاح السوق الإفريقية تصدر إلى دولتي مالي والنيجر التي تملك الجزائر حدود مع هاته الدولتين ونظراً للروابط المشتركة التي تجمع بينهم سمح بظهور نوع من التبادل التجاري وذلك يعرف بتجارة المقايضة، عن طريق مقايضة سلعة بسلعة، حيث تعتبر تجارة الحدود البينية مع الدول الإفريقية في ولايات الجنوب الكبير (تمنراست، إليزي، أدرار، تندوف) هي الآلية المثلى لإنشاء البيانات التحتية اللازمة لنشاط عمليات التجارة الحرة عبر المنافذ الحدودية مع إفريقيا.

تبين لنا أن السوق الإفريقي في حاجة للتمور الجزائرية وخاصة صنف التمور الجافة وذلك نظراً لكمية استهلاك الفرد النيجري للتمر يوميا كما تبين لنا كمية التمور التي تصدر إلى النيجر قد لا تعطي احتياجات المستهلك النيجيري وذلك راجع لأسباب مختلفة، ونظرا لهذا القصور في توفير وتصدير الكمية اللازمة التي يحتاجها المستهلك النيجيري ألزم إلى اتخاذ إستراتيجية تقوم على أنشاء مؤسسات ناشئة في مجال هذه الشعبة تكون قادرة وضامنة لتوفير وتصدير الكمية التي يحتاجها المواطن النيجيري، باعتبارها مادة أساسية في غذائية نظراً لكمية استهلاكه اليومي لهذا المنتج(التمر).

فتعتبر هذه المؤسسات من الشركات التي تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية كما يعتمد مؤسسوها على التكنولوجيا للنمو والتقدم.

نتائج الدراسة:

- كشفت الدراسات العلمية في العلوم الطبيعية أن التمر يحتوي على قيمة غذائية عالية تتقارب مع القيمة الغذائية للقمح.
- هناك مشاكل عديدة تحد من إمكانية رفع مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الصادرات الجزائرية إلى إفريقيا منها عدم الاستغلال للأراضي الزراعية، نقص الموارد المائية، نقص الخدمات الفلاحية المساندة من طرف الدولة كالعتاد والأسمدة والإرشاد الفلاحي، توفير هياكل تخزين المنتجات.
- يملك القطاع الزراعي الجزائري إمكانيات تحتاج إلى إستراتيجية لتذليل تلك الصعوبات المذكورة سابقا مما يتيح إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي الذي باستطاعته الحصول على فائض هام في التصدير في عدة منتجات وخاصة التمور.
- تلك الجزائر في ميدان التصدير الدولي لمنتوج التمور مزايا تنافسية يمكن أن تساهم في تنمية الصادرات الإجمالية.
- تزايد الطلب الدولي على منتوج التمور الجزائرية وخاصة الدول الإفريقية.
- عدم وجود سوق داخلي منظم للتمور مما نتج عنه تضارب الأسعار وسيادة المضاربة والاحتكار.
- ارتفاع تكاليف الشحن والنقل لتصدير المنتجات.
- غياب الدور الرقابي للدولة من أجل ضبط السوق ومنع السماسرة و المتطفلين في مكافحة تهريب التمور إلى الدول المجاورة.
- التوجيه الجديد للدولة الجزائرية هو دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة.
- تساهم المؤسسات الناشئة في التنمية المحلية وترقية الاقتصاد.
- تطوير صادرات الجزائر من التمور للنيجر باعتماد أنشاء مؤسسات ناشئة في هذا المجال.
- تطوير مشتقات التمور العديدة ، مشروب التمر، عسل التمر، الخميرة المستخلصة من الدقلة البيضاء وغيرها هذه المشتقات تتطلب تحكما في طرق

الإنتاج والمعرفة بأسواق التصدير والقدرة على التكيف مع طلبها سواء من حيث الجودة أو من حيث الكمية.

- ضرورة تحكم المنتجين في مستوى الإنتاج وكذا التحكم في معايير التوضيب التحكم في شروط النقل للمنتجات بتكلفة معقولة وإيصالها إلى وجهتها في الوقت المناسب.

التوصيات:

- من خلال البحث والتحليل في متغيرات الدراسة نقترح التوصيات التالية:
- تشير الدراسات العلمية إلى أن نسبة إنتاج التمور في الجزائر في ارتفاع، كما أضحت العديد من الدراسات القيمة الغذائية المتفاوتة لأنواعها والقريبة جدا من القيمة الغذائية للحبوب، وهو ما يستدعي من الجهات الرسمية الترويج بهذا المنتج في مناطق مختلفة من العالم بحسب الحاجة إليه في كل جهة، واستغلال هذا المنتج لتنويع الصادرات خارج المحروقات.
- ضرورة الاهتمام بهذا المنتج والإكثار من زراعته وكل نوع منه بحسب المناطق التي ينمو فيها.
- الاهتمام بالصناعات التحويلية في مجال التمور.
- الاهتمام بمراكز البحث العلمية الخاصة بهذا النوع من الزراعة.
- الاهتمام بالمؤسسات التسويقية في هذا المنتج.

قائمة المراجع

Les Références

القرأن الكريم:

1. سورة قريش، أية 2 إلى 4، ص 106.

الكتاب:

2. المغني، **قاموس عربي**، الجزائر، دار المعاصرة الجديدة للنشر والتوزيع، 2019.
3. رابح حمدي، فاطمة بكدي، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، ط1، الجزائر، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.
4. سيد قطب، **في ظلال القرأن**، ط1، لبنان، دار الشروق، 1982.

مقال من مجلة:

5. أبوبكر بوسالم، محمد هبول، « أهمية إنتاج التمور في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة قياسية للفترة (1990-2016)" »، العدد الثالث، **الأفاق للدراسات الاقتصادية**، 2017.

6. أحمد بن عياشي، « الجودة في إنتاج التمور في الجزائر: بين الواقع والمتطلبات »، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، **مجلة رؤى اقتصادية**، 2013.

7. أحمد دبيش، « مروة بوقادوم، الأمن الغذائي العالمي تدورهان» ، **مجلة أبعاد اقتصادية**، المجلد 11، العدد 2، الجزائر، 2021.

8. رزيقة غراب، « إشكالية الأمن الغذائي المستدم في الجزائر: واقع وآفاق »، **مجلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة سطيف، العدد 13، 2015.

9. نجود حمري، ألبز كلثوم، « إستراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتجات التمور الجزائرية، جامعة آكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر »، **journal of Economic Gsrowt hand Entrepreneurshipvol.1. No2.** ، 2019.

10. سعيد جبر فلاح، « الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي »، **مجلة عالم الفكر 2**، 1987.

11. سلوى عربية، « الإستراتيجية التسويقة الفعالة لمنتجات التمور كبديل تنموي في الجزائر »، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، جامعة المسيلة، العدد 02، 2017.

12. سمر حسن الباجوري، « مشكلة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا »، **الهيئة العامة للاستعلامات**، جامعة القاهرة، العدد 41، 2014.

13. عباس فرحات، « أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج التمور في الجزائر»، **مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية**، جامعة الجزائر 3، العدد 7، 2012.

14. عبد الرحمان مغاري، مختار صابة (وآخرون)، « واقع فرع أنتاج وتصدير التمور بالجزائر وإمكانيات تطوره المستقبلي »، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، 2018.

15. عبد الحفيظ عباس، خيرة شنتوف (وآخرون)، « واقع الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا وسبل التكامل فيما بينهم: مقاربة تحليلة للفترة 2015-2019 »، **مجلة ASJP**، العدد 2، 2022.

16. عمر حسين الصديق بوشعالة، « الأمن الغذائي: المفهوم، الأبعاد، المقومات، التحديات، المعوقات، سبل تحقيقه »، جامعة طبرق ليبيا، **كتاب وقائع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، 2022.

17. عمر عزاوي، « إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر »، **مجلة الباحث**، ورقة بحثية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2002.

18. فارس لونيس، « واقع الأمن الغذائي في إفريقيا: البحث في الأسباب والآثار المترتبة عنه »، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 2.

19. كرم سلام عبد الرؤوف سلام، « الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، جامعة عين شمس مصر »، **كتاب وقائع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادي**ة.

20. محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، فبراير 1998، ص 76.

21. محمد يدو، « دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي »، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 6، جامعة سعد دحلب البليدة، 2012.

22. نادية سوداني، « إشكالية انعدام الأمن الغذائي بسبب الفاقد والمهدر من الأغذية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى »، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 3، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسلت، 2021.

23. وسيلة واعر، قريمة دوفي، « دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018 »، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في البطاقات المتجددة 2**، 2021.

24. هاجر خلافة، « الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات »، **دفاتر المتوسط**، جامعة الحاج لخضر باتنة.

المذكرات الجامعية:

25. خديجة قيرع، **الشركات الناشئة في الجزائر**، (مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، زيان عاشور الجلفة، قسم الحقوق جامعة)، 2021.

26. خير الدين تواتي، **الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات**،(مذكرة ماستر، تخصص الدراسات الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة 8 ماي قالمة)، 2019.

27. زهرة هوار، وئام كروم، **واقع آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة حالة: عينة من المؤسسات الناشئة الجزائرية**، (مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة ابن خلدون تيارت، قسم علوم تسيير)، 2021.

28. سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات – دراسة واقع تسويق في الجزائر**، (مذكرة دكتوراه، تخصص علوم تسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم علوم تسيير)، 2016.

29. سهيلة جديدي، خولة دبيلي، **المساهمة في دراسة الخصائص المورفوفيزيولوجية لخمس أصناف من التمور في منطقة وادي سوف**، (مذكرة ماستر، تخصص بيولوجيا وتثمين النبات، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوداي، كلية علوم الطبيعية والحياة)، 2017.

30. عبد الحفيظ كينة، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**، (مذكرة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، قسم العلوم الاقتصادية)، 2021.

31. عبد الرزاق بوشارية، يوسف جوادي، (وآخرون)، **المؤسسات الناشئة (Start up) كمحفز لإنشاء مؤسسات ابتكارية – دراسة حالة: الجزائر**، (مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة حمة لخضر الوادي، قسم علوم التسيير)، 2022.

32. عبد الله سياح، عثمان قرافي، **واقع تصدير المنتجات الفلاحية في الجزائر**، (مذكرة ماستر، تخصص العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار)، 2017.

33. عبد الهادي بغباغة، علال صادقي، **تجارة المقايضة مع دول مالي والنيجر وتأثيرهما على الأداء المالي للمؤسسات: دراسة حالة لعينة من المؤسسات بأدرار**، (مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية ومحاسبية، جامعة أحمد دراية أدرار، قسم علوم تجارية)، 2021.

34. سعيد قالون، **دراسة تحليلية لسوق القمح في الجزائر من 1980-2017**، (مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أكلي محمد أو الحاج البويرة، قسم العلوم الاقتصادية)، 2019.

35. كاهنة مولاي، حسيبة مقراني، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، 2000-2019**، (مذكرة ماستر، تخصص دراسات متوسيطية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، قسم العلوم السياسية)، 2018.

36. محمد مصطفى سالت، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح**، (مذكرة دكتوراه، تخصص اقتصاد زراعي، جامعة خيضر بسكرة، قسم العلوم الزراعية)، 2017.

37. مروى بلعيد، **دور إستراتيجية التصدير في الجزائر في تحسين تنافسية المؤسسة – دراسة حالة: مؤسسة سليم حدود" لتوضيب وتصدير التمور طولقة – بسكرة**، (مذكرة ، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2019.

38. نور الدين نوي، عمر زريق، (وآخرون)، **إستراتيجية الحكومة الجزائرية في دعم المؤسسات الناشئة**، (مذكرة ماستر، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف المسيلة)، 2022.

المقالات الالكترونية:

39. المركز الديمقراطي العربي، أثر العوامل الاقتصادية لسد الغذائية للقمح في مصر 2000- 2013، منشور بتاريخ 4 ديسمبر 2016 على الموقع : **https:democraticac/de**، تم تاريخ الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/03/07، 14:00.

40. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي حول تطورات اوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية**، 2021، على الموقع: https://www.aoad.org/، تم الاطلاع علة صفحة الويب بتاريخ 2023/05/15.

41. النزاع الحالي وخطة للأمن الغذائي في إفريقيا، 2022، على الموقع:**AFrika Development Bankhttps://www:aFdb:org** .، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/05/06.

42. حميد الكفائي، لماذا صار القمح رمز للحياة؟، منشور بتاريخ 2 يوليو 2022، على الموقع: **https://wwstynewsarabia.com**، تم الإطلاع علي صفحة الويب بتاريخ: 03/09/ 2023، 18:23.

43. عبد الكريم أسابع، تحتل صدارة أجود أنواع التمور: نحو مضاعفة تصدير " دقلة نور " إلى الأسواق العالمية، **جريدة النصر الالكترونية** **annasr.journal@gmail.com** ، نشر بتاريخ 16 أفريل 2023، على الموقع: https://www.annasronline.com، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/05/23.

44. صحف عربية، القمح سلعة إستراتيجية تهدد أمن العالم، منشور بتاريخ 7 يونيو 2022 على الموقع: **https://24.de** ، تم الإطلاع علي صفحة الويب بتاريخ: 2023/03/09، 14:00.

45. البنك الدولي (IDA–IBRD)، تحديث الأمن الغذائي استجابة البنك الدولي لتزايد انعدام الأمن الغذائي، ما هو الأمن الغذائي؟ على الموقع: **https:// www.dlbankaldawli.org** ، تم الاطلاع على صفحة الويب 2023/03/05.

46. مؤسسات ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، دراسة وقائع الأمن الغذائي في إفريقيا وتحولاته خلال الربع الأول من عام 2022، منشور بتاريخ: 2022/05/25، على الموقع: **https:// www.maatpeace.org/ar/**، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/03/10.

47. منظمة الأغذية والزراعة، خمس حقائق عن التمر تجعله من الأغذية المهمة لمستقبلنا، على الموقع:**https://www.Foo.org**، تاريخ الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/03/09.

48. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، روما، 2022، ص 202، على الموقع: https://doi.otg/10.4060/cc.0639 ar. ، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/05/12.

49. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المؤتمر الإقليمي الثاني والعشرون لإفريقيا، القاهرة مصر، 2002، على الموقع: https://www.fdo.org، تاريخ الاطلاع على الصفحة الويب بتاريخ 2023/04/12.

50. منظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021، ص 22، على الموقع: https://www.aoad.org.، تاريخ الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/03/10.

المقابلات:

51. مقابلة مع تاجر مقايضة، تصدير التمور الجافة من أدرار إلى مالي، تقرت، 2023/05/15، من الساعة 09:00 إلى 10:00.

52. مقابلة مع سائق شاحنة لنقل التمور لتاجر بالمقايضة من تمنراست إلى النيجر، تقرت، 2023/5/15، من الساعة 14:00 إلى 15:00.

المواقع الالكترونية:

53. السعرات الحرارية في الكربوهيدرات ، على الموقع : https://altibbi.com تم الاطلاع على صفحة االوويب بتاريخ 2023/04/19

54. الكونسلتو، حاسبة السعرات الحرارية، على الموقع: https://www.elconsolto.com/calculator/bmrresult?dtlsagerange=51&gender=Male&dtlsweightrange=70&dtlstallrange=170&activity=1.725، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/05/20.

55. موقع سوفت أرابيا، عدد سكان النيجر 2023 وترتيب العالمي للنيجر من حيث الكثافة السكانية، 2023، على الموقع: https://www.softarabia.com/niger-population، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/05/14.

56. Zhujiworl، 2023، تم الحصول على بيانات من مصادر رسمية، بنك عالمي، الأمم المتحدة، على الموقع:.**https://ar.zhujiworld.com/near** ، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2023/05/21.

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المؤشرات الأساسية الموصى به الرصد النتائج ذات الصلة بأهداف مؤتمر القمة العالمية للأغذية.	20
02	إجمالي الدخل الوطني ونصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).	31
03	محصول الحبوب وقيمة المؤشر إنتاج الغذاء في إفريقيا جنوب الصحراء.	31
04	أهم أصناف التمور وخصائصها ومناطق زراعتها.	51
05	أنواع كمية البضائع محل تجارة المقايضة.	53
06	قيمة البضائع محل تجارة المقايضة.	56
07	نسبة المحتويات الغذائية للتمر	57
08	تعداد سكان النيجر	60

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطو إنتاج الحبوب في دول شمال إفريقيا.	32
02	تطور إنتاج الخضر والفواكه في دول شمال إفريقيا.	33
03	تصنيف أنواع التمور في الجزائر.	50

الفهرس العام

الفهرس العام	
الإهداء	
الشكر	
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي	
تمهيد	11
المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي مستوياته ومرتكزاته.	12
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي	12
الفرع الأول: تعريف " الأمن والغذاء لغة "	12
الفرع الثاني: تعريف الأمن الغذائي	13
المطلب الثاني: مستويات الأمن الغذائي	15
المطلب الثالث: مرتكزات الأمن الغذائي	16
المبحث الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي	17
المبحث الثالث: مقاربة الشعبة كأداة لتحليل الأمن الغذائي	21
المطلب الأول: مفهوم مقاربة الشعبة	21
المطلب الثاني: مقارنة بين القيمة الغذائية للقمح والتمر	22
الفرع الأول: القيمة الغذائية للقمح	22
الفرع الثاني: القيمة الغذائية للتمر	24
خلاصة	26
الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في إفريقيا	
تمهيد	28
المبحث الأول: حالة الأمن الغذائي في بعض دول إفريقيا	29
المطلب الأول: الوقائع الغذائية لبعض دول القرن الإفريقي	29
المطلب الثاني: الوقائع الغذائية لجنوب الصحراء الكبرى	30
المطلب الثالث: الوقائع الغذائية لدول شمال إفريقيا	32
المبحث الثاني: أسباب انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا	34
المبحث الثالث: تحديات الأمن الغذائي في إفريقيا	37
خلاصة	42

الفصل الثالث: إستراتيجية التمور الجزائرية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا	
تمهيد	44
المبحث الأول: واقع انتاج واستهلاك وتسويق التمور بالجزائر	45
المطلب الأول: واقع إنتاج التمور بالجزائر	45
المطلب الثاني: تسويق التمور في الجزائر	46
المبحث الثاني: خصائص التمور الجزائرية	49
المطلب الأول: أصناف التمور الجزائرية	49
المطلب الثاني: خصائص أصناف التمور الجزائرية	51
المبحث الثالث: واقع استهلاك التمور الجزائرية في إفريقيا	53
المطلب الأول: وجهة صادرات الجزائر من التمور	53
المطلب الثاني: واقع صادرات الجزائر من التمور لإفريقيا	54
الفرع الاول: إحصائيات صادرات التمور التي تمت مقايضتها بمنتجات مختلفة	55
الفرع الثاني: طرق تصدير التمور الجزائرية	58
المطلب الثالث: إستراتيجية المؤسسات الناشئة في مجال التمور	61
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الناشئة	61
الفرع الثاني: الغرض من إنشاء المؤسسات الناشئة	63
خلاصة	65
الخاتمة	67
قائمة المراجع	71
فهرس الأشكال والجداول	78
الفهرس العام	80
الملخص	83

الملخص:

يعتبر منتوج التمور من أهم المنتجات الزراعية التي يمكن أن تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات,كما يمكن أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، باعتبار أن الجزائر من أهم الدول المنتجة له من حيث الكمية و النوعية، كما تسعى الحكومة الجزائرية لترقية صادراتها من التمور بتبني إستراتيجية قائمة على الاقتصاد الحر, وهذا ما ابرز نوع جديد في مجال الأعمال وهو قطاع المؤسسات الناشئة التي قد يعتمد عليها للنهوض بفرع التمور، لتحسين مستوى الإنتاج و البحث عن أسواق جديدة.

فحاولت الدراسة معالجة الأشكال المتمثل في إمكانية الجزائر عبر شعبة التمور تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا من خلال إنشاء مؤسسات ناشئة في هذا القطاع . كما حاولت الدراسة الوصول إلى نتائج علمية حيث تم الانطلاق من فرضية أن للتمور الجزائرية قيمة غذائية (بيولوجيا) تمكنها من تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تحليل الجانب النظري من الدراسة وتفسير نتائجها، كما تم استخدام الإحصائي للعدد، واعتمدت الدراسة على اقتراب الاقتصاد السياسي و اقتراب العلاقات الدولية، كما توصلت الدراسة إلى إبراز القيمة الغذائية للتمر و كونها تقارن مع القيمة الغذائية للقمح و تطوير مشتقات التمور العديدة، تزايد الطلب الدولي على منتجات التمور، التوجه الجديد للدولة الجزائرية في دعم و مرافقة المؤسسات الناشئة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، شعبة التمور، المؤسسات الناشئة.

Abstract:

Dates product is considered one the most important agricultural products which can contribute in the development of exports out of fuels, and it can help in food security, considering that Algeria is one of the most interesting countries producing it as a quantity and quality, also The Algerian government attempt to develop its exports of dates with an adoption strategy depending on free economy, and this what contributes to appear a new type in business which is the emerging institutions sector so that depends on it to advance the branch of dates , to improve production levelsearch for new markets

The study tried to treat the problemif Algeria could across dates division achieve the food security in Africa by creating emerging institutions in this sector? And trying to reach to scientific results it has been started from the hypothesis which is dates has nutritional value (biologically) that enable it to achieve food security in Africa ; also it has been reliance on descriptive method in analysing the theoretical side of study and in explanation its results, and it has been used statistics for number, and The study was relied on approaching political

economy and also approaching international relations, as the study also was reached to show the nutritional value of dates which is compared with nutritional value of wheat and develop dates derivations, increasing the international request on dates products; the new algerian orientation in helping emerging institutions .

Keywords: Food security, Dates, Emerging Instution.

Résumé :

le produit des dates est considéré comme un des produits agricoles les plus importants qui peuvent aider au développement des exportations hors hydrocarbures et peuvent aussi contribuer au sécurité alimentaire , considérant que Algérie est l'une des producteurs pays du dattes les plus importants depuis la qualité et la quantité , l'algérien gouvernement recherche également à développer ses exportations du dattes en adoptant une stratégie selon l'économie libre et ça résulté un nouveau type dans le domaines des affaires c'est le secteur d'émergents entreprises , dépend d'elle pour se lever la branche des dattes pour améliorer le niveau de produit et rechercher du nouveau marchés.

L'étude a tenté de traité le problème représenté par la possibilité de l'Algérie à travers les dattes atteindre la sécurité alimentaire dans l'Afrique via créer émergents entreprises dans ce domaine ?

L'étude a essayée également atteindre au résultats scientifiques ou il a été lancé depuis une hypothèse qui dit que les dattes algériennes ont une valeur alimentaire (biologique) la laisse d'atteindre la sécurité alimentaire dans l'Afrique . la méthode descriptive a été également utilisé dans l'analyse théorique de l'étude ; et la statistique est utilisée pour le nombre ; aussi l'étude s'appuyait sur l'approche l'économie politique et les relations internationales . l'étude aussi atteindre au préciser la valeur alimentaire du dattes comme elle est comparée au valeur alimentaire du blé et développer les nombreux dérivés des dattes ; la demande internationale croissante sur les dattes ; la nouvelle direction de l'Algérie en soutient et accompagne les émergent entreprises.

Les mots clés : La sécurité alimentaire, Division des dates, Etablissements Emergents